البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة الثامنة

الأردن: تقرير استطلاعات الرأي العام

2024

الملخص التنفيذي

يوضّح الباروميتر العربي في دورته الثامنة صورة الرأي العام في الأردن في لحظة حرجة. مع تراجع قيود فترة جائحة كورونا وتغيراتها، عادت إلى الصدارة من جديد الكثير من التحديات التي واجهت الأردن على مدار العقد الماضي. من مطلع عقد الـ 2010 وحتى استطلاع الباروميتر العربي في 2022، طرأت انحسارات متكررة في آراء الناس حول الحكومة، واستمرت التحديات الاقتصادية في التزايد.

لكن في الأسابيع السابقة للاستطلاع، زلزلت أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 المنطقة، وعلى الأخصّ الأردن، بصفته دولة جوار لإسرائيل. ولقد أثّرت حملة إسرائيل العسكرية على غزة بعمق على الرأي العام الأردني، لا سيما نظراً لكثرة أعداد الأردنيين من أصول فلسطينية. يظهر بقوة من نتائج الاستطلاع أن تأثير الحرب في غزة لم يقتصر على تشكيل الآراء حول الفاعلين الدوليين، إنما امتد أيضاً إلى التأثير على تصورات المواطنين حول القضايا المحلية في الأردن. من ثم، فمن الصعب المبالغة في التشديد على أهمية هذه القضية للرأي العام الأردني، ومن الصعب فهم الرأي العام الأردني بشكل دقيق إذا فصلنا التحليل عن الوضع في غزة.

كما يتضح من الأسئلة حول غزة، فالأردنيون مرتبطون بقوة بهذه القضية. عند سؤال الناس عن وصفهم للوضع، تقول الغالبية العظمى إنه يمثل "إبادة جماعية" أو "مجزرة" وليس "حرباً" أو "نزاعاً". لقد أعطت الصور المقدمة عبر شاشات التلفزة ومواقع التواصل للأردنيين - حتى في الأيام المبكرة من الحرب - تصوراً قوياً للغاية حول ما يحدث.

كذلك يعتبر الأردنيون أن بلدهم في قلب النزاع. فهم يرون بلدهم الطرف الأكثر التزاماً بحماية الحقوق الفلسطينية، ويُرجّح أن هذا الرأي يرتكز إلى تصريحات الملك عبد الله القوية في الأيام المبكرة من الحرب. بالمثل، يرى الأردنيون أن بلدهم يحتل مساحة مركزية تسبق كل الأطراف الأخرى كوسيط في تسوية النزاع. في المجمل، يرى الأردنيون أنفسهم وبلدهم عنصراً ضرورياً لحماية الفلسطينيين وحل النزاع.

ولقد أثّر عمق النزاع وشدته على آراء الناس بشكل عميق إزاء العلاقات الخارجية. انقلب الأردنيون بحدة ضد الدول الغربية، نظراً لدعمها المعلن والمستمر لإسرائيل؛ إذ تراجعت الآراء الإيجابية حول الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً منذ 2022، بواقع 23 نقطة مئوية، بينما تراجعت الآراء الإيجابية حول المملكة المتحدة 11 نقطة مئوية عبر الفترة نفسها. وفي الوقت نفسه، ارتفع كثيراً مستوى دعم الرأي العام الأردني للأطراف المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية. تحسنت كثيراً النظرة إلى روسيا - والصين بشكل خاص أيضاً - قياساً إلى 2022. بالنسبة لروسيا، يظهر هذا الدعم برغم دعم أقل بكثير لغزوها لأوكرانيا. لكن من الواضح أنه في حالة الأردنيين، تجُبّ المواقف السياسية تجاه غزة ما كان قبلها في أوكرانيا.

وإقليمياً، لم تشهد أي من الدول المشمولة بالاستطلاع تراجعاً في تفضيل المواطنين الأردنيين لها في أعقاب الحرب في غزة. على النقيض، في تونس، هناك أدلة تشير إلى أن الدول وثيقة الصلة بإسرائيل قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، مثل الإمارات والسعودية قد فقدت الدعم. لكن في الأردن، يبدو الوضع مختلفاً تماماً. على الرغم من عدم تغير مستويات دعم السعودية، فإن الآراء الإيجابية تجاه قائدها الفعلي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد زادت كثيراً. وفي الوقت نفسه، اكتسب رئيس الإمارات محمد بن زايد قدراً أكبر من الشعبية. بالإضافة إلى ذلك، زاد الدعم الشعبي في الأردن لتركيا ورئيسها رجب طيب إردوغان، منذ عام 2022. أما إيران، التي تناصر القضية الفلسطينية بقوة، فلم تشهد زيادة كبيرة في التفضيل، لكن زادت شعبية زعيمها علي خامنئي منذ عام 2022، كما حدث مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان.

هذه التغيرات في المشهد الدولي ليست التغيرات الوحيدة المرصودة في الأردن. يُلاحظ أن نتائج الاستطلاع تبين أن الانحسارات القائمة منذ فترة في الآراء حول الاقتصاد والحكومة قد غيّرت مسارها. على سبيل المثال، رغم قول أغلب المواطنات والمواطنين أن الاقتصاد هو أكبر مشكلة تواجه البلد، فالناس يقبلون حالياً أكثر على تصنيف الوضع الاقتصادي بصفته جيد أو جيد جداً، مقارنة بآرائهم في 2022. هذا أمر مدهش للغاية؛ نظراً لقول ثلثي الأردنيين أنهم فوّتوا وجبة من الوجبات اليومية خلال الشهر المنقضي، وهذه النسبة زادت بواقع 20 نقطة مئوية منذ 2022.

يُقبل الأردنيون أكثر على القول بأن العجز في المواد الغذائية سببه سوء إدارة الحكومة لهذا الملف، وليس مشاكل وقضايا عالمية مثل التضخم أو الحرب في أوكرانيا. إلا أنهم أكثر إقبالاً على التعبير عن الثقة في الحكومة والبرلمان مقارنة بما كان عليه الحال في 2022. هذا التغيّر في الرأي يمثل انعكاساً لاتجاه سائد منذ فترة طويلة، قوامه قلة الثقة في المؤسسات السياسية. لكن يقول أقل من النصف إنهم يثقون في الحكومة، بينما يقول الربع فقط إنهم يثقون في البرلمان.

ارتفعت أيضاً تصنيفات المواطنين لأداء الحكومة في المجمل، وهذا يمثل انعكاساً لاتجاه تراجع التصنيف لأداء الحكومة في الفترة 2016-2022. يرجع هذا جزئياً إلى تحسّن تصورات وآراء الناس في عدد من الملفات، مثل الدفاع المدني وتوفير البنى التحتية الأساسية، وتحسن الآراء في الخدمات التعليمية والصحية. لكن تصنيفات الأداء الاقتصادي - ويشمل تهيئة

فرص العمل والحد من التضخم والتصدي للامساواة - لا تزال ضعيفة للغاية، وهو ما كان له أثر سلبي على الآراء في الأداء الحكومي الإجمالي.

لكن تحسّن الآراء في الحكومة أعرض نطاقاً من المذكور بكثير، ويشمل تصورات الناس حول الفساد. الأردنيون أقل إقبالاً الآن على القول بأن الفساد في مؤسسات الدولة سائد على المستوى الوطني، لكنهم يقبلون أكثر بكثير على قول هذا بالنسبة لسؤال مكافحة الحكومة للفساد. بالمثل، هناك تصورات متزايدة بأن الفساد لا يمثل مشكلة على المستوى الحكومي.

ربما أدت الإصلاحات الداخلية وانتهاء التحديات المرتبطة بجائحة كورونا إلى زيادة دعم الحكومة وتحسّن التصورات عن المستقبل في أعين الأردنيين بشكل عام. إلا أنه نظراً لتزايد معدلات الجوع واستمرار أهمية المؤشرات الاقتصادية في تقدير الناس - وكانت مرتبطة بقوة دائماً بتصنيفات الناس لأداء الحكومة في الأردن - فهذه التحسنات على الأرجح سببها - جزئياً على الأقل - عامل آخر. ويظهر من نتائج الاستطلاع أيضاً ما يُدعى "الالتفاف حول الراية"، أي أن الناس يقدمون تقديرات إيجابية أكثر أثناء فترة الأزمة باسم الاتحاد والتكاتف.

لقد أدت الأزمة في غزة قطعاً ببعض الأردنيين إلى تقديم تقييمات أكثر إيجابية عن الظروف القائمة، بموجب هذه الظاهرة المذكورة. يسري هذا بصورة خاصة في ما يخص تصورات الأردنيين بضرورة أن يلعب بلدهم دوراً قيادياً في حلّ الأزمة. يُرجح أن الآراء الإيجابية في الحكومة في هذه المسألة قد أثرت على آرائهم وتقييماتهم الإيجابية حول أداء الحكومة في الملفات المحلية المختلفة.

ومن المحتمل أيضاً أن تكون هذه التغيرات في تصورات المواطنين أكثر ديمومة وأن تكون ممثلة لتغيّر التوجهات والآراء عموماً في تقدير الأردنيين لأداء حكومتهم. من المهم إجراء بحوث إضافية بعد انتهاء حرب غزة لتحديد لأي درجة تعتبر هذه التغيرات في الآراء تحت تأثير "الالتفاف حول الراية" ولأي درجة هي تغيرات أعمق في توجه الرأي العام..

إلى جانب هذه التغيرات في توجهات الرأي العام، هناك تغيرات مهمة أخرى. الأردنيون حالياً أقل إقبالاً على التفكير بالهجرة، مقارنة برأيهم في 2022، لكن ما زالوا يفكرون في الهجرة بواقع أكثر من 4 من كل 10 أشخاص، لا سيما في أوساط الشباب والأفضل تعليماً. جميع من يفكرون في الهجرة تقريباً يذكرون الأسباب الاقتصادية كدافع رئيسي، وهو ما يشير مرة أخرى إلى الحاجة إلى تحسين النتائج الاقتصادية لصالح مواطني الأردن.

زادت المشاركة السياسية أيضاً منذ 2022، والأرجح أن هذا بتأثير المشاركة الأعرض على خلفية حرب غزة. ينعكس ارتفاع معدلات المشاركة أيضاً في قول أغلب الأردنيين أنهم يقاطعون سلعة ما، استجابة لدعوات المقاطعة بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول للعلامات التجارية المرتبطة بإسرائيل. هناك نسبة كبيرة - 1 من كل 5 أشخاص تقريباً - ممن يقولون إنهم شاركوا في مظاهرة أو مسيرة، وهي زيادة متسقة مع تزايد الاحتجاجات بسبب الوضع في غزة. كما يُرجح أن تزايد نشاط التظاهر يفسر الزيادة في التصورات حول احترام حرية التعبير وحرية التجمع في الأردن، مقارنة بالنسب نفسها في 2022.

وتوصل الاستطلاع أيضاً إلى تحبيذ الأردنيين بقوة للديمقراطية، لكنهم يفهمون الديمقراطية بصيغة عريضة للغاية تتجاوز تنظيم الانتخابات بصورة منتظمة. يرى أغلب الناس في الديمقراطية حفظاً للكرامة، وضمان حقوق الإنسان الأساسية وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين كافة.

بالنسبة إلى الجندر، تُظهر نتائج الاستطلاع دعم الأردنيين في الأغلب الأعم للمساواة بين الرجال والنساء. ويرون أنه من الضروري أن يكون للمرأة المساواة في قرارات الزواج، وأن التعليم الجامعي مهم للنساء بقدر أهميته للرجال، ويفضلون وجود مقاعد مخصصة للنساء في البرلمان والحكومة. لكن تبقى هنالك بعض أوجه اللامساواة الأساسية، وتشمل التصورات بأن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية، وضرورة أن يكون للرجل القول الأخير في القرارات المتعلقة بالأسرة.

كذلك يعرب الأردنيون عن قلق عميق إزاء البيئة، ويرون أن لتغير المناخ أثر مباشر على حياتهم اليومية وعلى صحتهم البدنية والعقلية. يبدي الأردنيون أيضاً القلق البالغ إزاء القضايا المرتبطة بالمياه، ويرغبون في أن تتصدى حكومتهم لمشاكل المياه. وهم يعتبرون أن القطاع الخاص والحكومة مسؤولان أكثر عن تغير المناخ من المواطنين، ويقولون إن على الطرفين المذكورين تحمل المسؤولية الأساسية في التصدي للتحديات المناخية. تفضل الأغلبية تطوير الطاقة البديلة، والتخلص تدريجياً من المحروقات، وإنهاء تسيير المركبات الملوثة للبيئة في المستقبل.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي جرى تنفيذه وجهاً لوجه مع المبحوثين في الأردن. يشمل الاستطلاع 2400 مواطنة ومواطن تم اختيارهم بشكل عشوائي عبر مختلف محافظات الأردن، ونُفِذ في الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى 10 يناير/كانون الثاني 2024 باستخدام طريقة العيّنة متعددة المراحل المجمّعة. هامش خطأ النتائج المبلّغ بها هو 2± نقطة. يُعدّ هذا الاستطلاع جزءاً من الدورة الثامنة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع

رأي متوفر علناً يكشف عن مشاعر المواطنين والمواطنات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في خضمّ الأزمة التي تشهدها المنطقة. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاعات على: www.arabbarometer.org.

الاقتصاد

في المجمل، يبقى الوضع الاقتصادي صعباً في الأردن. ترى الأغلبية (57 بالمئة) أن الاقتصاد هو أكبر تحدٍ يواجه المملكة، ثم الفساد (23 بالمئة) الذي يحل على مسافة بعيدة في المركز الثاني.

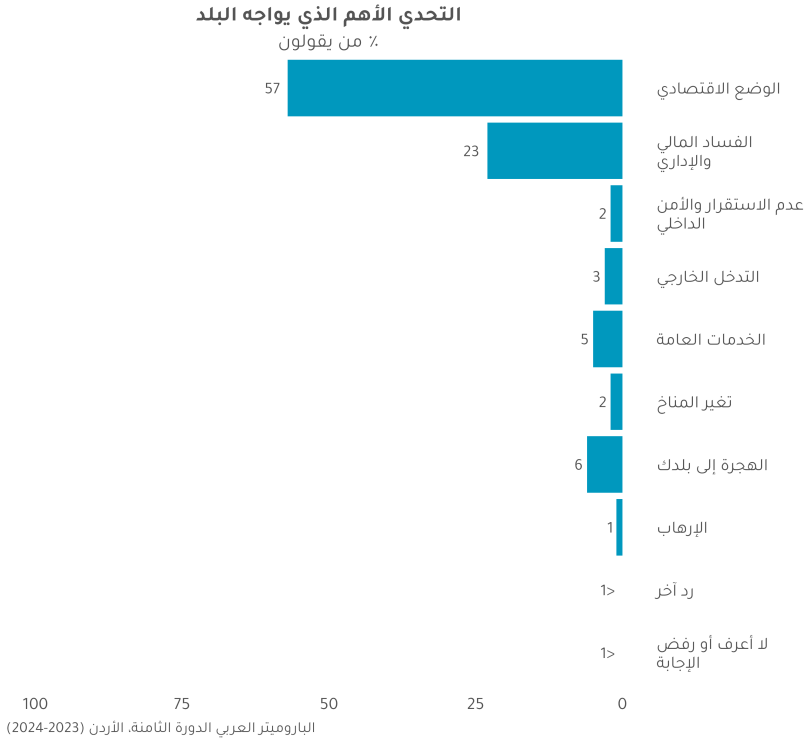

يصنف 22 بالمئة فقط الوضع الاقتصادي بصفته جيداً أو جيداً جداً. لكن يمثل هذا المستوى زيادة ليست بالهينة منذ استطلاع 2022 (7 نقاط مئوية) ومعه ينعكس مسار تراجع تصورات الناس عن الظروف الاقتصادية، المرصودة في الفترة 2016 إلى 2022. ربما أدت نهاية الجائحة أو تراجع معدلات التضخم إلى هذا التغيير. وربما أيضاً كان سببه الالتفاف حول الراية في الأردن، نظراً لقرب المملكة من حرب غزة.

لدى السؤال عمّا يمثل أكبر مشكلة اقتصادية، كانت الإجابة الأكثر ذكراً هي عدم توفر فرص العمل (32 بالمئة) ثم التضخم (22 بالمئة) وتدني الأجور (20 بالمئة) والفقر (14 بالمئة).

الوضع الاقتصادي العام في بلدك حاليا

٪ من يقولون جيد جداً أو جيد

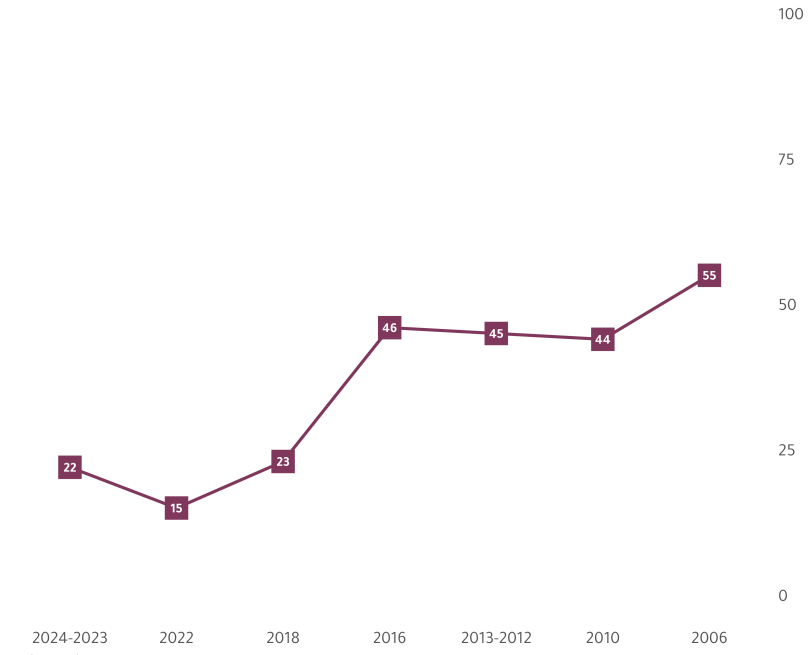

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

ورغم تحسّن الآراء إلى حد ما حول الظروف الاقتصادية، لم تتغير معدلات التفاؤل إزاء مستقبل الأردن الاقتصادي على مستوى 27 بالمئة، وهو أعلى بواقع 3 نقاط مئوية فقط مقارنة بـ 2022. يبقى هذا المستوى أقل بكثير من مثيله في 2012، عندما قال التفاؤل الاقتصادي 42 بالمئة من المواطنين إن الاقتصاد سيتحسن في المستقبل القريب.

الوضع الاقتصادي في بلدك خلال السنوات القليلة القادمة

٪ من يقولون أفضل بكثير أو بقليل

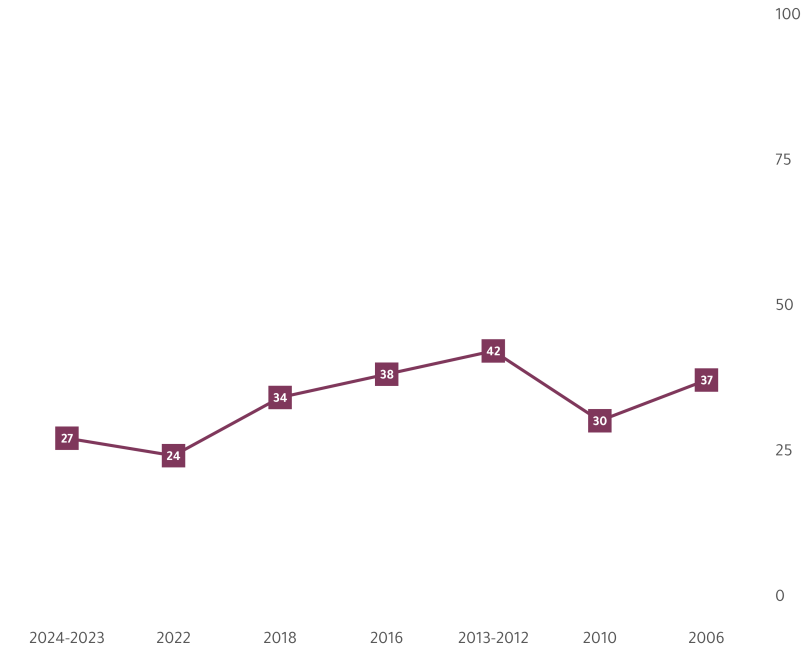

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

لقد اتضح من التحديات المرتبطة بالغذاء حجم التحديات الاقتصادية؛ إذ يقول ثلاثة أرباع المواطنين تقريباً (72 بالمئة) إن توفّر الطعام يعد مشكلة كبيرة أو متوسطة، بينما يقول 76 بالمئة الشيء نفسه عن أسعار الغذاء والقدرة على تحملها. لدى السؤال عمّا إذا كان الطعام ينفد من البيت قبل توفر النقود لشراء المزيد، يقول الثلثان إن هذا حدث كثيراً (27 بالمئة) أو أحياناً (40 بالمئة) خلال الشهر المنقضي. يمثل هذا زيادة كبيرة بواقع 20 نقطة مئوية قياساً إلى الوضع قبل عامين، ما يسلط الضوء على تزايد تحدي توفير الغذاء الكافي للكثير من العائلات الأردنية.

"نفذ الغذاء الذي اشتريناه ولم يكن لدينا من المال ما يكفي لشراء المزيد"
٪ من يقولون إن العبارة صحيحة غالبا أو أحيانا

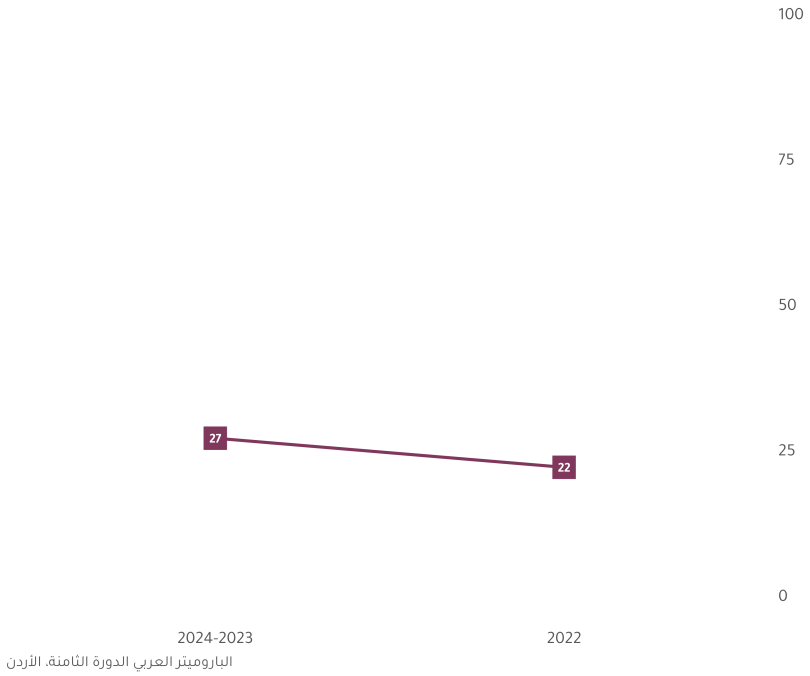

الباروميتر العربي الدورة الثامنة. الأردن

تعد تحديات الأمن الغذائي مشكلة كبيرة في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الراهن. [1] لكن الكثير من الأردنيين يعتبرونها مشكلة محلية. الرد الأكثر ترديداً كان أن سوء إدارة الحكومة للملف هو السبب (43 بالمئة) ثم التضخم (27 بالمئة). وهناك 10 بالمئة آخرين ذكروا اللامساواة في الثروات، بينما ذكر 4 بالمئة تغير المناخ، وذكر 3 بالمئة الحرب في أوكرانيا.

[1] https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Food_Insecurity_Report-ARA.pdf

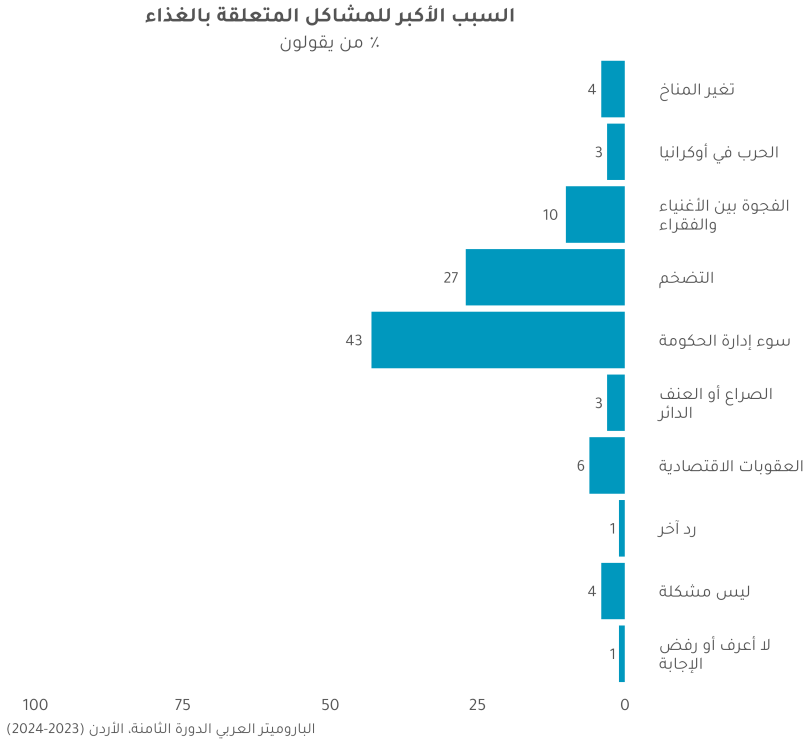

سوف يتطلب حلّ المعضلات الاقتصادية الأردنية إصلاحات كبيرة، لكن لا يوجد إجماع على ما يجب أن تفعله الحكومة للتعامل مع المشكلات. الأردنيون أكثر إقبالاً على القول بضرورة تهيئة الحكومة لفرص العمل (37 بالمئة) ثم رفع الأجور (27 بالمئة) والحد من التضخم (20 بالمئة). الحلول المحتملة الأخرى المذكورة شملت إصلاح التعليم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم الأعمال الصغيرة، وقد ذكر كل من هذه الحلول 5 بالمئة أو أقل.

وفي الوقت نفسه، ثمة وضوح في ما يرغب الأردنيون في أن تركز عليه الحكومة بقوة في إنفاقها على مدار السنة المقبلة. تقول أغلبية واضحة (62 بالمئة) إن بند الإنفاق الأساسي يجب أن يكون زيادة الدعم. بالمقارنة، يقول 13 بالمئة إن أكبر وجه إنفاق يجب أن يكون الرعاية الصحية، و يقول 12 بالمئة إنه يجب أن يكون النظام التعليمي. وذكر 5 بالمئة أو أقل من المواطنين أولويات إنفاق أخرى، مثل البنية التحتية والأمن الوطني. يتضح من هذه النتائج أن المواطنين يعتبرون الإنفاق على تقليل نفقات الضرورات اليومية الأساسية أعلى أولوية للإنفاق الحكومي، ويتفوق في تقديرهم على أولوية تحسين الخدمات الأساسية على المدى الأطول، ما يسلط الضوء مرة أخرى على التحديات الاقتصادية الراهنة.

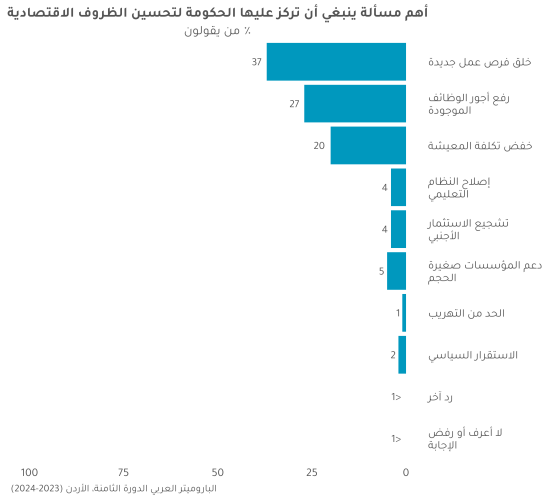

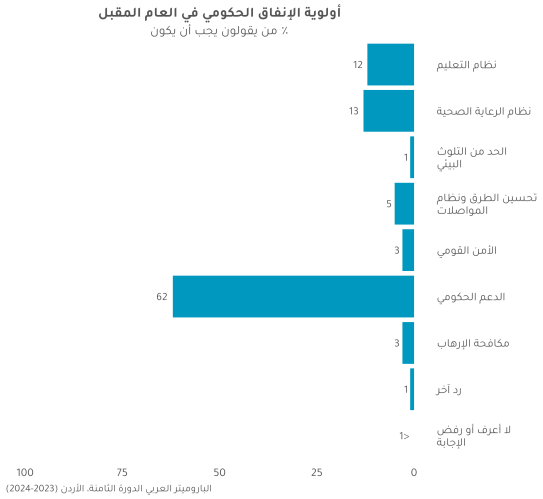

الثقة في الأطراف السياسية

تتراجع الثقة في عدد من المؤسسات السياسية منذ عام 2010. على سبيل المثال، في ذلك العام، أعرب ثلاثة أرباع الأردنيين تقريباً (72 بالمئة) عن الثقة في الحكومة، وفي 2022 قال المثل 31 بالمئة فقط. على ذلك، بدأ هذا التوجه ينعكس حالياً، إذ يعرب 39 بالمئة من الأردنيين عن قدر كبير أو كبير للغاية من الثقة في الحكومة، وهو ما يمثل زيادة بواقع 8 نقاط مئوية. رغم أنها لا تزال نسبة ثقة متدنية، فالنتائج توضح زيادة ثقة المواطنين في الحكومة حالياً مقارنة بالوضع قبل عامين.

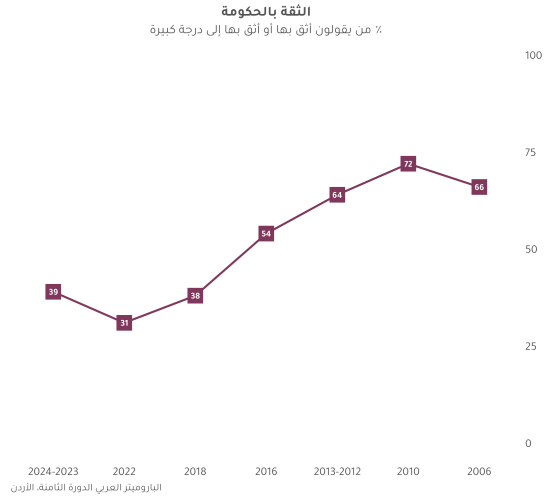

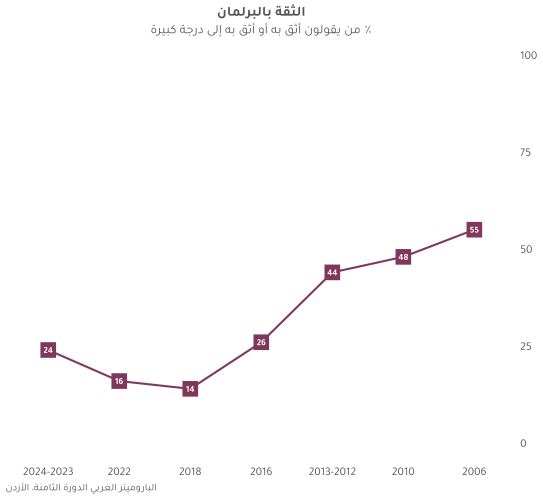

هناك توجه مماثل نراه في الثقة بالبرلمان. حالياً، يُبدي الربع فقط من الأردنيين (24 بالمئة) الثقة في البرلمان. رغم أنها نسبة قليلة، فقد زادت بواقع 8 نقاط مئوية منذ 2022، ما يُظهر أن الثقة المعلنة في هذه المؤسسة قد زادت.

يمتد هذا التحوّل أيضاً إلى رئيس الوزراء. في المجمل، يثق 38 بالمئة من الأردنيين في رئيس الوزراء بشر الخصاونة، وهي نسبة مماثلة لنسبة الثقة في الحكومة في المجمل. لكنها أيضاً نسبة تمثل زيادة منذ عام 2022، عندما كانت 29 بالمئة فقط (الثقة في رئيس الوزراء). على ضوء استمرار التحديات الاقتصادية، يبدو أن هذه التغيرات قد تكون بسبب ظاهرة الالتفاف حول الراية، على صلة بدعم الأردن القوي المُعلن للقضية الفلسطينية في خضم الحرب في غزة.

الثقة برئيس الحكومة

٪ من يقولون أثق به/ا أو أثق به/ا إلى درجة كبيرة

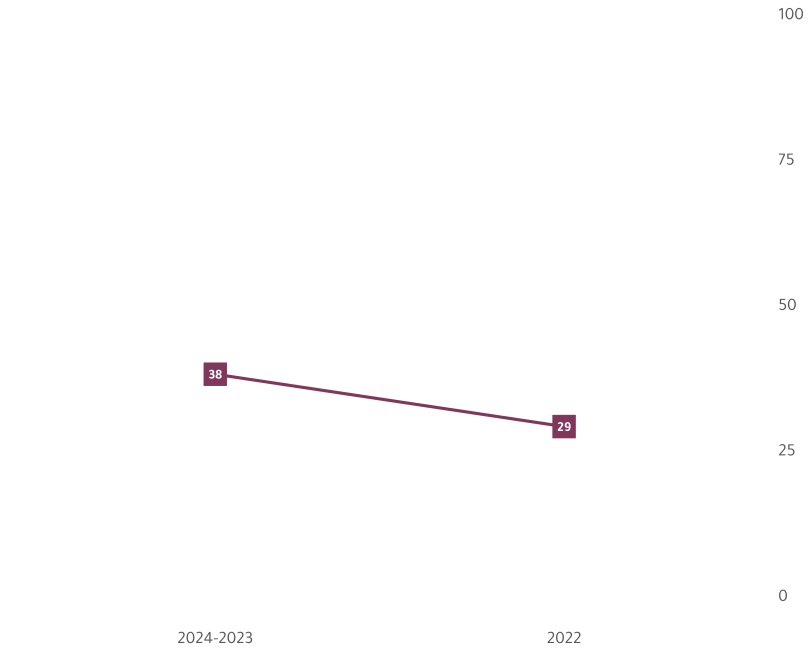

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

وعلى النقيض من التصورات عن الحكومة، فالثقة في المجتمع المدني تبقى كما هي لم تتغير. النصف تقريباً (45 بالمئة) يعربون عن الثقة بقدر كبير أو كبير للغاية في منظمات المجتمع المدني، وهي النسبة التي تبقى كما هي منذ 2022. يظهر من هذه النتيجة أن معدلات الثقة في الأردن لم تزد بشكل مُطلق بالنسبة لكل المؤسسات، إنما اقتصرت الزيادة على آراء الناس حول الحكومة.

الثقة بمنظّمات المجتمع المدنيّ

٪ من يقولون أثق بها أو أثق بها إلى درجة كبيرة

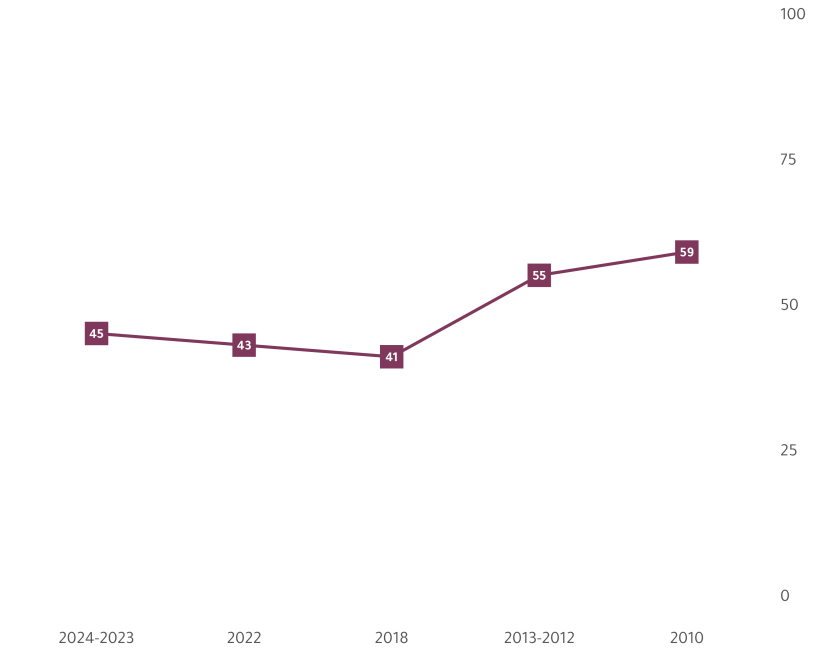

الباروميتر العربي الدورة الثامنة. الأردن

أداء الحكومة

يظهر في تصنيفات الأداء الحكومي نمط مشابه لمعدلات ثقة الناس في الحكومة. منذ 2016، تراجعت تصنيفات الناس لأداء الحكومة في الأردن بشكل عام. لكن منذ 2022 حدث انعكاس لهذا التوجه، مع ارتفاع معدلات الرضا عن الأداء الحكومي بواقع 8 نقاط مئوية، لتبلغ 45 بالمئة. لكن لا يشعر جميع الأردنيين بنفس مستوى الرضا. فمن يعيشون في مناطق حضرية والأكثر ثراء هم الأكثر إقبالاً على إبداء الرضا عن أداء الحكومة.

تقييم أداء الحكومة ككل

٪ من يقولون راضٍ جدا أو راضٍ

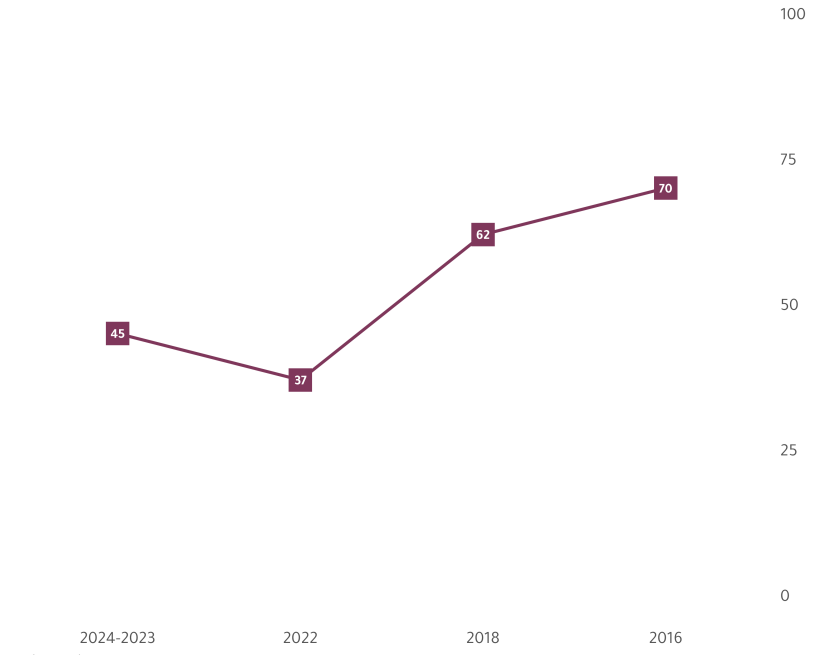

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

بالنظر إلى الملفات المختلفة، يشعر الأردنيون بالرضا عن أداء الحكومة في الدفاع المدني (96 بالمئة) ثم توفير الكهرباء (86 بالمئة) وتوفير الإنترنت (79 بالمئة) والمياه (76 بالمئة) وجمع القمامة (66 بالمئة)، أما تصنيفات الرعاية الصحية والتعليم فهي أقل قليلاً (62 بالمئة في الحالتين)، لكن تبقى الأغلبية الواضحة راضية عن الأداء الحكومي في هذه الملفات. المؤشر الوحيد الذي تعرب فيه أقلية عن الرضا هو جودة الشوارع. لكن يُلاحظ أن مستويات الرضا عن الأداء الحكومي في المجمل (45 بالمئة) تعد أقل من جميع المقاييس للأداء الحكومي في الملفات المختلفة.

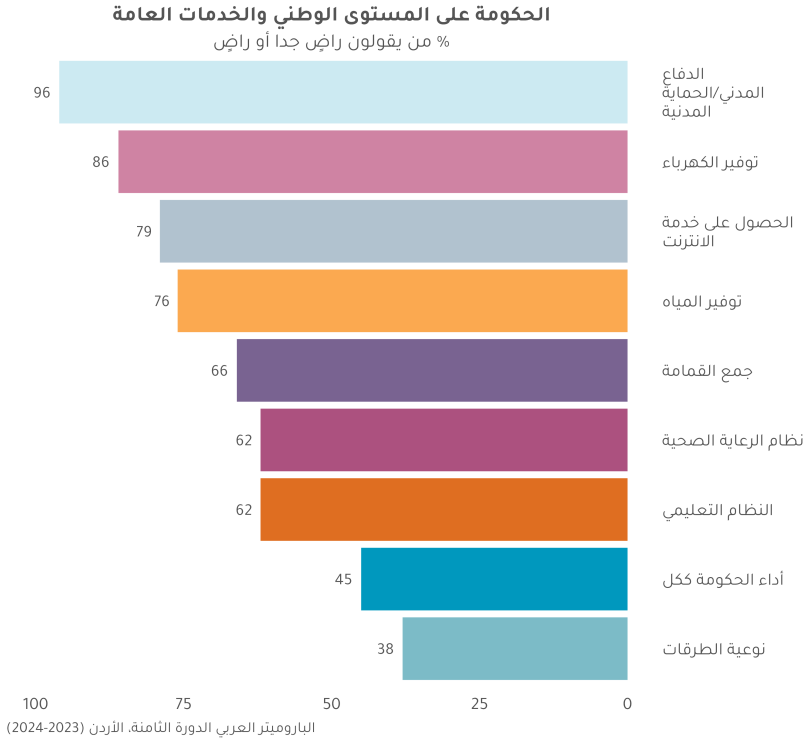

ومثل العديد من الجوانب الأخرى المتصلة بالحكومة، فتصنيفات الرعاية الصحية والتعليم قد زادت منذ 2022. بالنسبة للتعليم، عادت تقديرات المواطنين للأداء الحكومي إلى مستويات 2018، وهو ما يعكس انتهاء التحديات التعليمية المتصلة بفترة كوفيد، التي تحمّلها الطلاب، اقتراناً بتسوية المشكلات التي دفعت المعلمين إلى الإضراب. بالنسبة للرعاية الصحية، كانت النهاية الفعلية للجائحة على الأرجح سبباً لتحسين مستوى الرضا، التي عادت إلى المستوى المرصود قبل الجائحة.

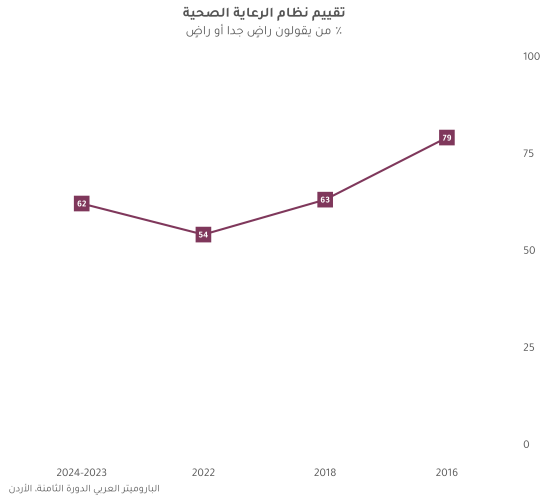

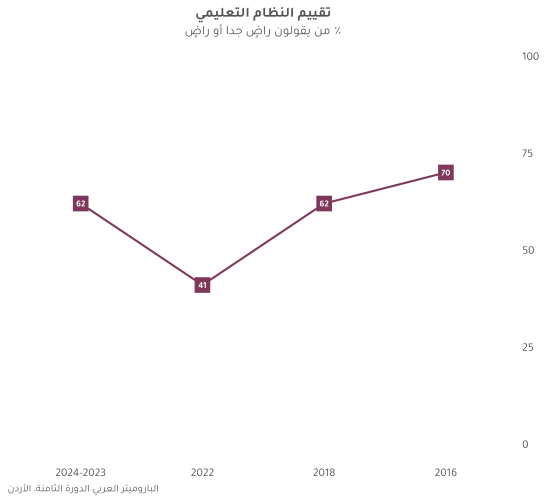

في الوقت نفسه، لدى السؤال عن أداء الحكومة في عدد من القضايا الهامة، كان تصنيف الناس لأداء الحكومة في التصدي للمشكلات الاقتصادية متدنٍ للغاية؛ إذ يقول 19 بالمئة فقط إن الحكومة تحسن عملاً بدرجة كبيرة أو كبيرة للغاية في الحد من اللامساواة في الدخل. وهناك نسبة مشابهة (15 بالمئة) تقول إن الحكومة تحسن عملاً في الحد من التضخم، بينما يقول 13 بالمئة فقط إن جهود الحكومة لخلق فرص العمل فعالة. على النقيض، يقول 9 من كل 10 أشخاص تقريباً (89 بالمئة) إن الحكومة تحسن توفير الأمن والنظام. يظهر من هذه النتائج بوضوح أن التحديات الاقتصادية الجارية تحدّ بشكل عام من تقييم المواطنات والمواطنين للأداء الحكومي.

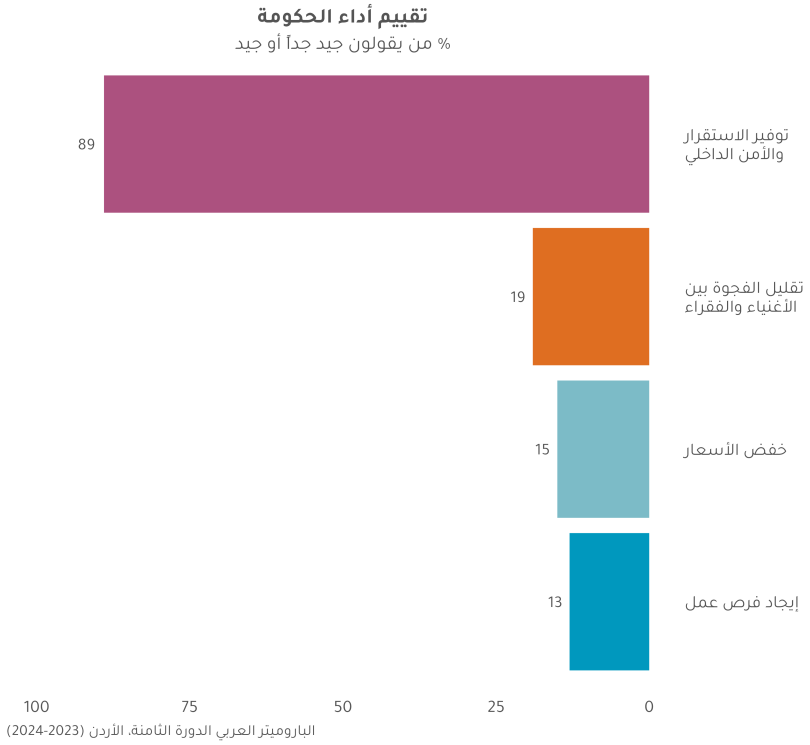

الفساد

ما زالت تصورات المواطنين عن انتشار الفساد في مؤسسات الدولة عالية النسب. إجمالاً، يقول 82 بالمئة من الأردنيين إن المشكلة حاضرة في مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية لدرجة كبيرة أو متوسطة. إلا أن هذا المستوى قد تراجع قليلاً في السنوات الأخيرة؛ ففي 2022 قال هذا 88 بالمئة من المبحوثين، ما يعني تراجع مستوى تصور انتشار الفساد بواقع 6 نقاط مئوية.

الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها الوطنية

٪ من يقولون موجود إلى درجة كبيرة أو متوسطة

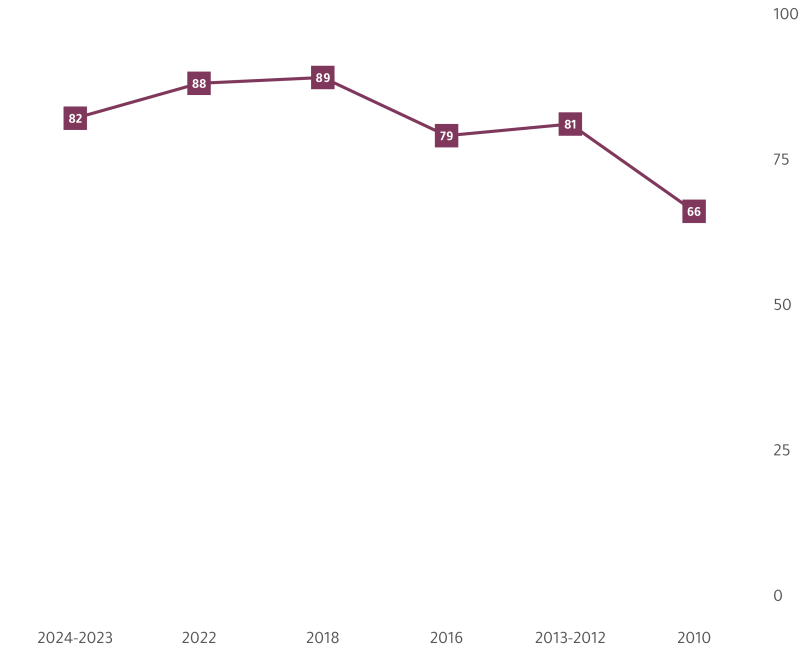

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

وفي الوقت نفسه، يُقبل الأردنيون حالياً بقدر أكبر على القول بأن الحكومة تتصدى للفساد. في 2022 كان الثلث فقط يرون أن الحكومة تكافح الفساد، لكن هذا المستوى بلغ الآن 46 بالمئة. هذا المستوى يماثل النسبة في عام 2018، لكنه ما زال أقل من النسبة المرصودة في 2016 وقبلها، عندما رأت نسبة الأغلبية من الأردنيين أن الحكومة تتصدى للفساد.

درجة قيام الحكومة بالعمل على محاربة الفساد

٪ من يقولون إلى درجة كبيرة أو متوسطة

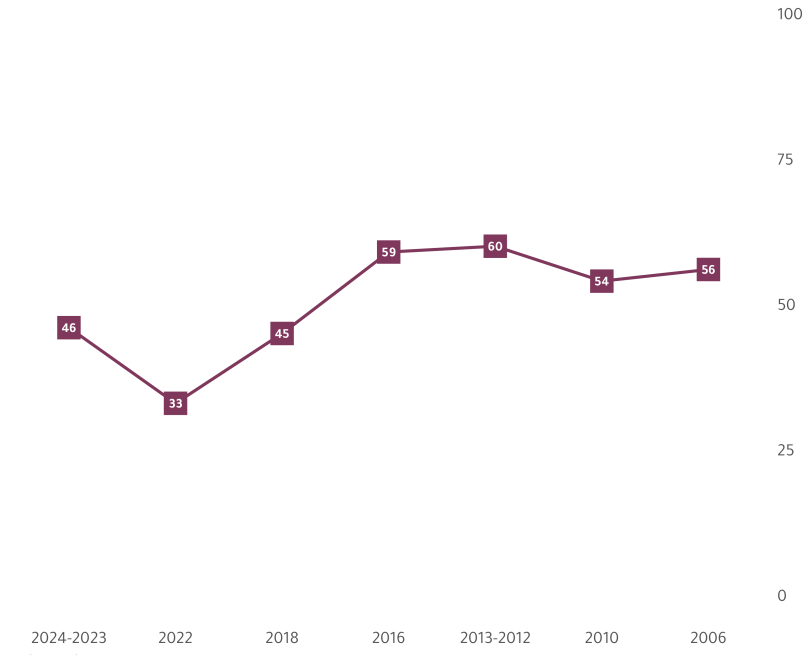

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

ويعد القلق من انتشار الفساد على المستوى المحلي أقل درجة قياساً إلى المستوى الوطني. يقول النصف تقريباً (46 بالمئة) إنه يكاد لا يكون هنالك أي مسؤولين فاسدين على المستوى المحلي. يُلاحظ أن هذا يمثل زيادة كبيرة قياساً إلى 2022 عندما قال 26 بالمئة الشيء نفسه، لكنها نفس النسبة المرصودة في 2018 عندما قال 47 بالمئة إنه لا يوجد أي مسؤولين محليين فاسدين أو هم قلة قليلة للغاية.

درجة انتشار الفساد في المحافظات

٪ من يقولون يكاد لا يوجد من هو متورط في الفساد أو المسؤولون الفاسدون ليسوا كُثُرا

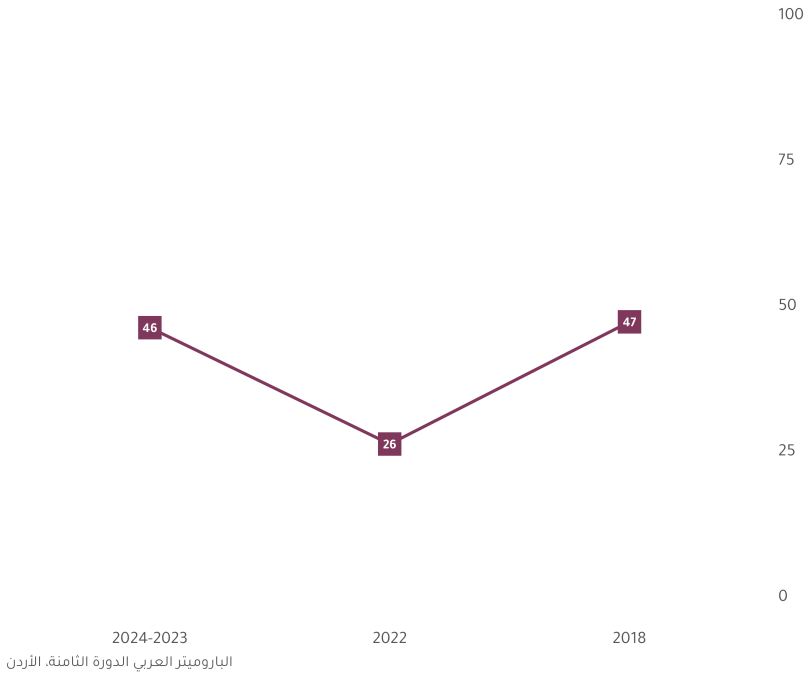

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

الهجرة

يرغب 4 من كل 10 أشخاص (42 بالمئة) في الأردن في الهجرة. مستوى الإقبال على الهجرة تراجع من 2022 عندما كان 48 بالمئة، لكنه أعلى بكثير قياساً إلى الأعوام السابقة. على سبيل المثال، كانت نسبة من يرغبون في الهجرة في عام 2016 22 بالمئة فقط، ما يعني أن النسبة قد تضاعفت في ظرف ثمانية أعوام.

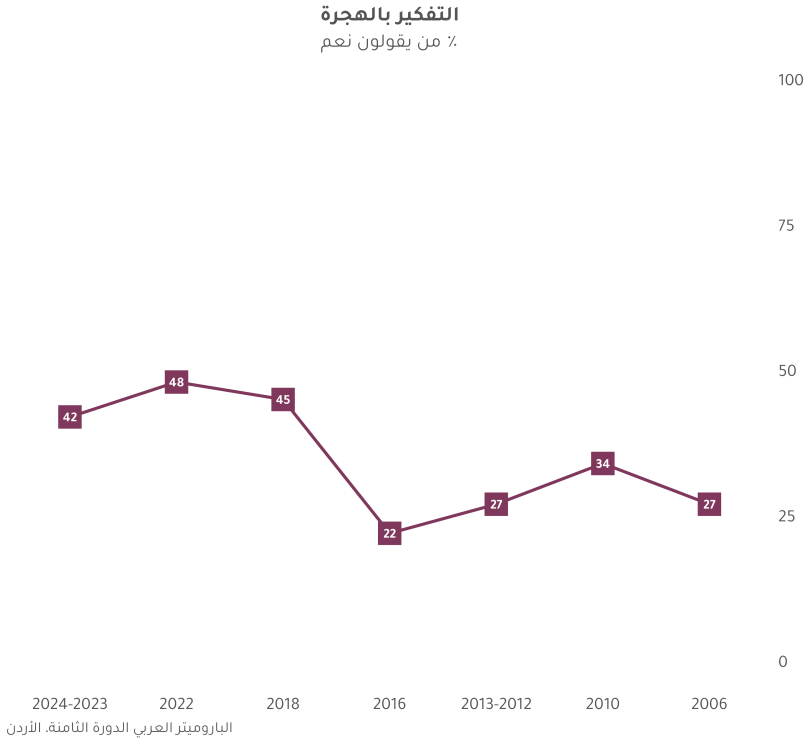

يفكّر أكثر من نصف الأردنيين في الشريحة العمرية 18 إلى 29 عاماً (54 بالمئة) في الهجرة، وهي نسبة أعلى بكثير من مثيلتها في الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر. إضافة إلى المذكور، فإن الأعلى تعليماً يفكرون في الهجرة بنسب أكبر؛ إذ أن نصف من حصلوا على شهادة جامعية يرغبون في الهجرة، مقارنة بـ 38 بالمئة فقط في أوساط الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل. والرجال أكثر إقبالاً من النساء بكثير على الهجرة (50 بالمئة مقابل 34 بالمئة). من ثم، فالفئة الأكثر إقبالاً على الهجرة هي الشباب المتعلم من الذكور.

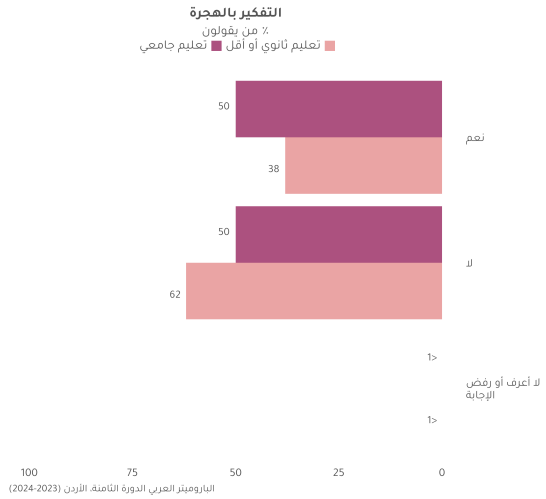

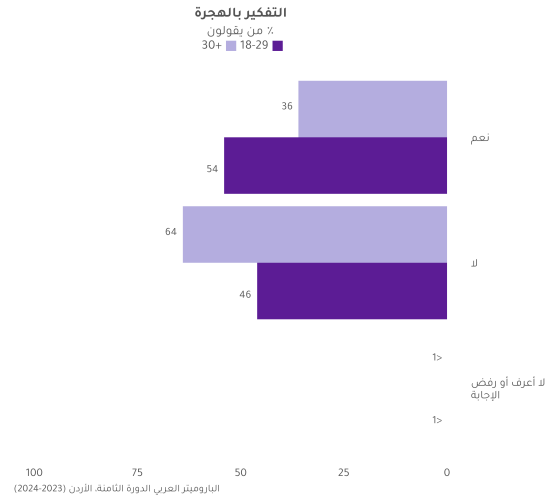

السبب الرئيسي لرغبة الأردنيين في الهجرة هو الوضع الاقتصادي. من بين من يفكرون في الهجرة، ذكر 90 بالمئة الاعتبارات الاقتصادية بصفتها الدافع الأساسي. بالمقارنة، يقول 8 بالمئة فقط إن سبب التفكير في الهجرة هو الفرص التعليمية، وذكر 2 بالمئة الفساد، و1 بالمئة الأسباب السياسية أو الأمنية. باختصار، من شأن تحسن النتائج الاقتصادية في الأردن أن يقلل كثيراً من إقبال المواطنين على الهجرة.

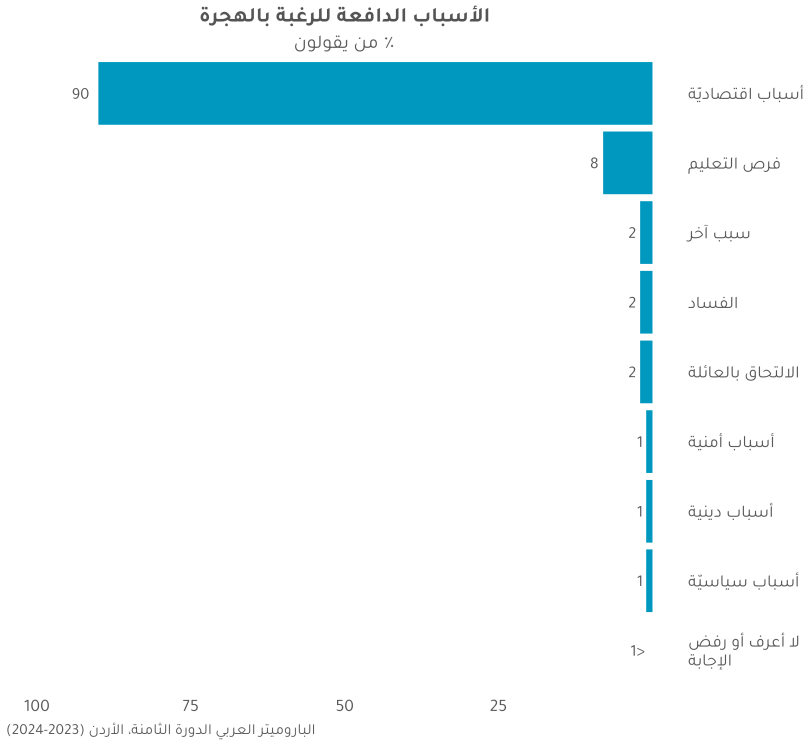

هناك نسبة قليلة ممن يفكرون في الهجرة قد يقبلون عليها في غياب الأوراق الرسمية اللازمة. من بين من يفكرون في الهجرة، يقول 19 بالمئة فقط إنهم مستعدون للسفر حتى في غياب الأوراق الرسمية اللازمة، وهي النسبة التي تراجعت قليلاً (7- نقطة مئوية) منذ 2022. من بين المهاجرين المحتملين، فإن الرجال قد يقبلون أكثر من النساء على الهجرة دون توفر الأوراق الرسمية (23 بالمئة مقابل 12 بالمئة)، بينما يُقبل الحاصلون على التعليم الثانوي أو أقل على هذه الفكرة أكثر من الحاصلين على التعليم الجامعي (22 بالمئة مقابل 15 بالمئة). لكن لا توجد اختلافات بحسب الشريحة العمرية في هذا الصدد.

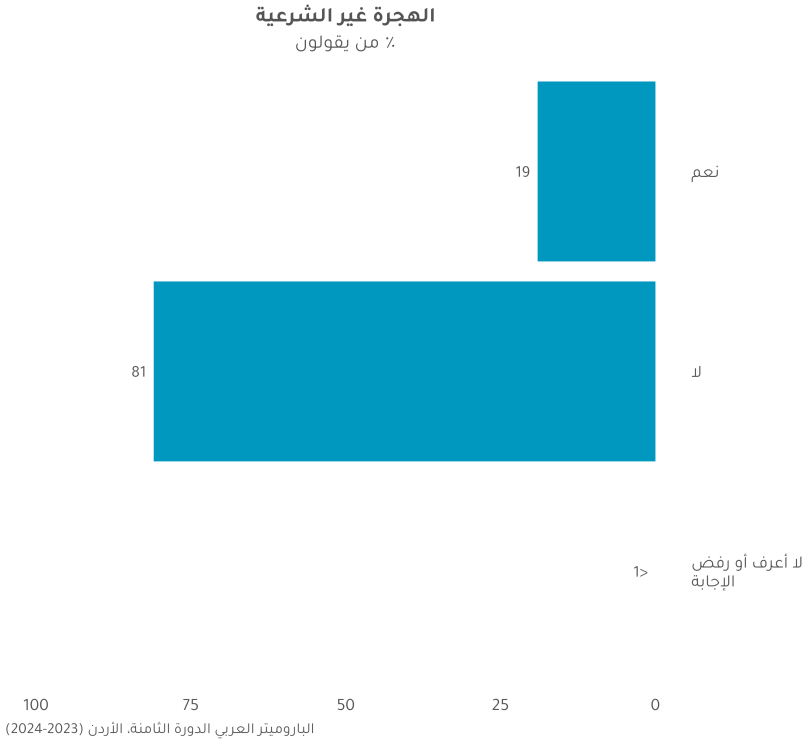

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن (2023-2024)

المشاركة السياسية والحقوق المدنية

مستويات الاهتمام بالسياسة متدنية في الأردن، لكنها أعلى حالياً قياساً إلى 2022. في الدورة الثامنة للباروميتر العربي، يقول رُبع الأردنيين إنهم مهتمون كثيراً أو إلى حد ما بالسياسة. هذه النسبة زادت 8 نقاط مئوية على مدار العامين الماضيين.

وعلى النقيض من الوضع في دول أخرى بالمنطقة، يهتمّ الشباب بالسياسة بنفس نسب الأجيال الأكبر سناً. لكن الاختلاف الرئيسي يكمن في مستوى التعليم. تقول نسبة الأغلبية من الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (57 بالمئة) إنها غير مهتمة بالسياسة، مقارنة بـ 44 بالمئة من الحاصلين على التعليم الجامعي.

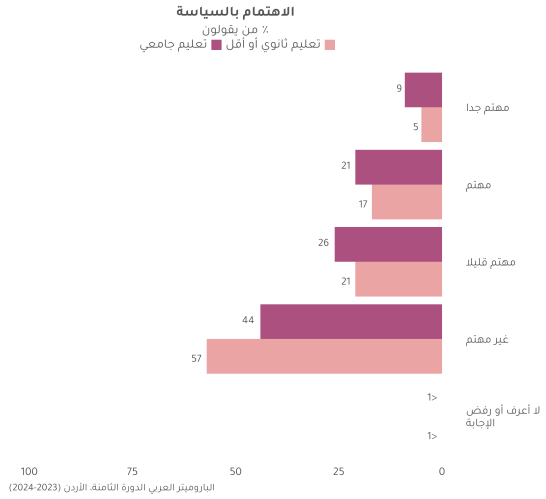

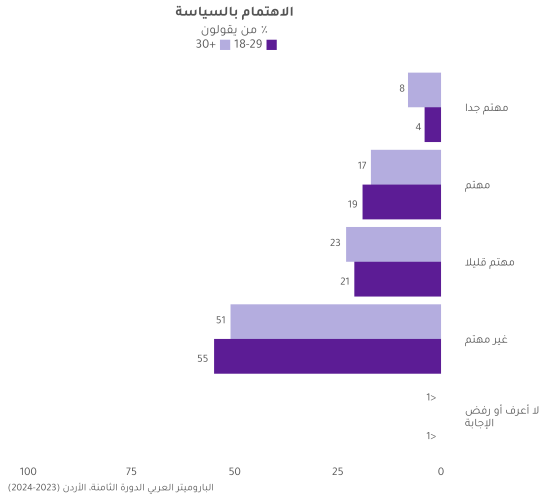

يميل الأردنيون إلى المشاركة بنسب أقل في مجتمعاتهم المحلية بالمقارنة بأغلب مواطني المنطقة، في الدول الأخرى التي شملها الاستطلاع. يقول 16 بالمئة فقط إنهم تطوعوا لدعم قضية ما خلال السنة الماضية. من بين من فعلوا، كانت

الأعمال الخيرية هي القضية الأساسية (59 بالمئة) التي أسهموا من خلالها في عمل مجتمعي. يقول 11 بالمئة آخرين إنهم شاركوا في نشاط تعليمي، بينما يقول 5 بالمئة أو أقل إنهم شاركوا في أنشطة تطوعية أخرى.

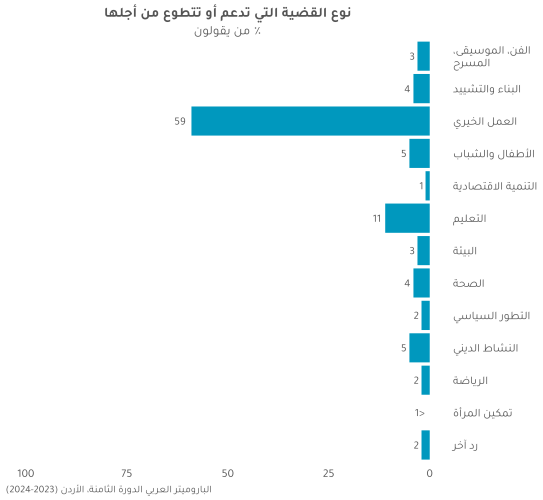

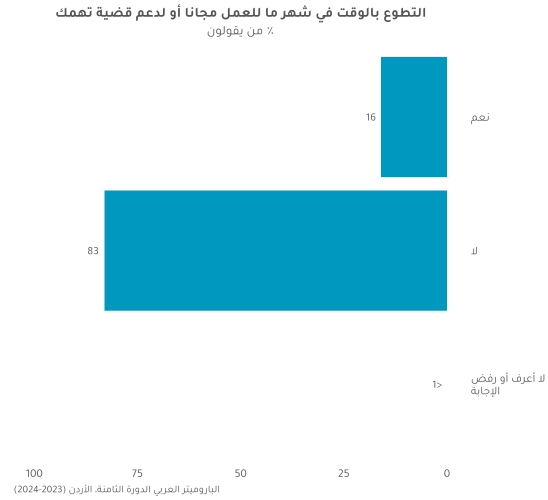

ورغم أن مستويات المشاركة المجتمعية متدنية، يظهر بموجب مؤشرات أخرى مشاركة الأردنيين بدرجة معقولة في السياسة. أحد القياسات هو المشاركة في مسيرات سلمية. يقول 1 من كل 5 أشخاص (21 بالمئة) إنهم فعلوا هذا خلال السنة الماضية، وهي نسبة عالية نسبياً قياساً إلى المتوسطات العالمية. وهي كذلك أعلى مما كانت عليه في 2022 عندما قال ثلاثة بالمئة فقط إنهم فعلوا ذلك. هذا التغير على الأغلب يعكس تخفيف القيود التي وضعت إبان جائحة كورونا ورد الفعل الشعبي القوي تجاه الحرب في غزة. الحاصلون على شهادة جامعية يقبلون على التظاهر السلمي بفارق 11 نقطة مئوية أكثر من الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل. لكن لا توجد اختلافات تُذكر بحسب السن أو الجنس، في ما يخص التظاهر.

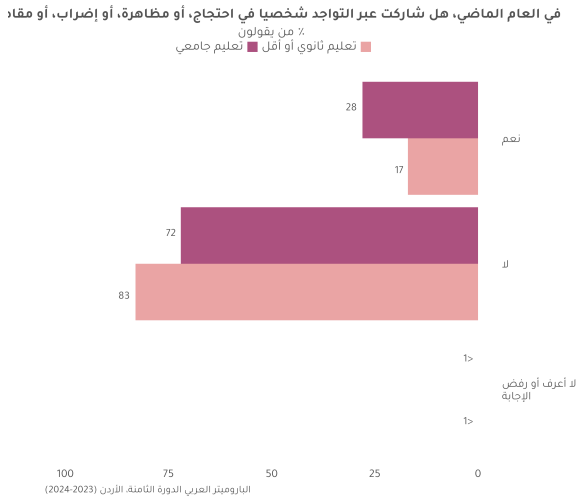

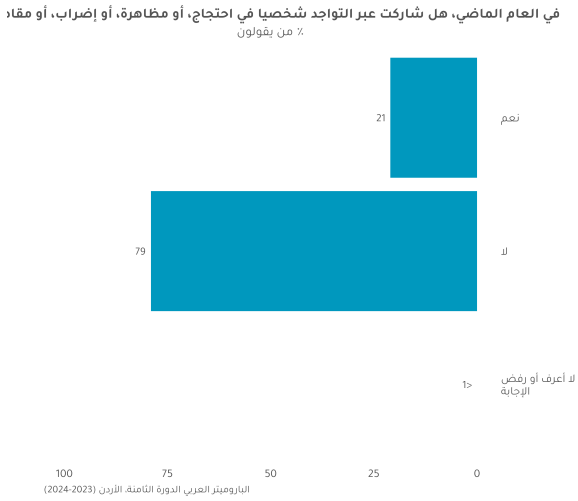

بالنسبة إلى أشكال المشاركة السياسية الأخرى، فالشكل الأكثر شيوعاً في أوساط الأردنيين هو مقاطعة علامة تجارية ما (63 بالمئة). نظراً لتوقيت إجراء الاستطلاع بعد اندلاع الحرب في غزة، فمن الممكن أن يكون هذا من أشكال المشاركة

مرتفع النسبة نظراً لدعوات المقاطعة للعلامات التجارية التي توجد تصورات بكونها داعمة لإسرائيل. من بين أشكال الفعل السياسي الأخرى، يقول 12 بالمئة إنهم تواصلوا مع مسؤولين حكوميين باستخدام الواسطة، بينما يقول 9 بالمئة إنهم فعلوا هذا عبر مواقع التواصل الاجتماعي. في الوقت نفسه، يبدي 12 بالمئة مواقف سياسية عن طريق عمل فني، ويقول 7 بالمئة إنهم وقّعوا عرائض تدعو لتحركات من طرف الحكومة.

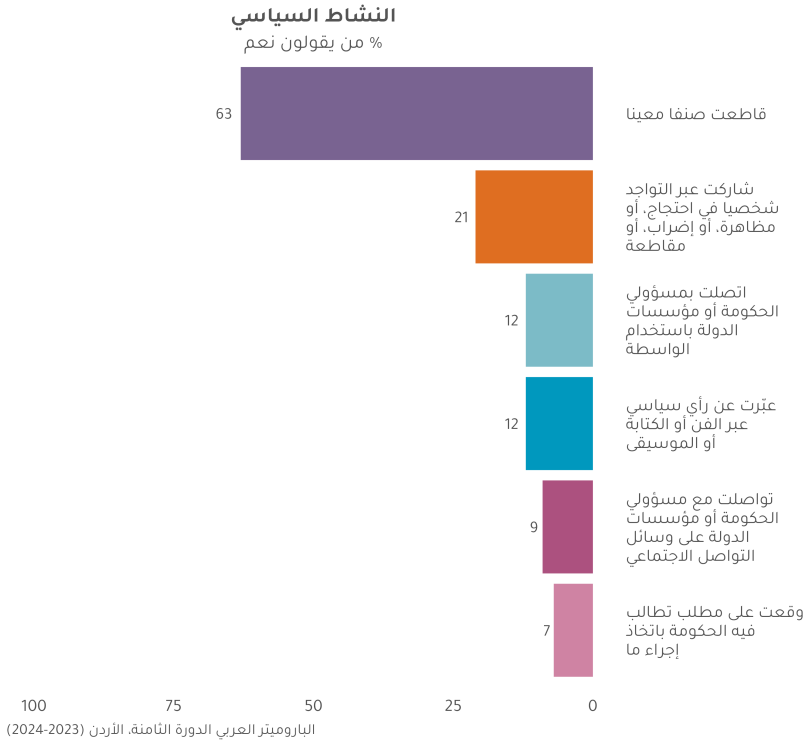

تعتمد المشاركة السياسية بقدر كبير على البيئة السياسية؛ فالسياقات التي تشهد تقييداً للعمل السياسي تصاحبها مستويات مشاركة متدنية. خلال السنوات القليلة الماضية، تراجعت تصورات الأردنيين عن تمتعهم بالحريات الأساسية. على سبيل المثال، فإن النسبة التي تقول بضمان وتوفّر حرية التعبير لدرجة كبيرة أو متوسطة قد تراجعت من 77 بالمئة في 2016 إلى 36 بالمئة في 2022. يعكس هذا المستوى على الأرجح بعض القيود التي رافقت انتشار جائحة كوفيد. لكن منذ 2022 ارتفعت النسبة بقدر كبير لتبلغ 59 بالمئة. تُعد هذه النسبة أقل من مستواها في الفترة 2010 إلى 2016، لكنها أعلى قليلاً من 2018 عندما قال 54 بالمئة إنهم يتمتعون بحرية التعبير.

حرية التعبير عن الرأي

٪ من يقولون مضمونة إلى درجة كبيرة أو متوسطة

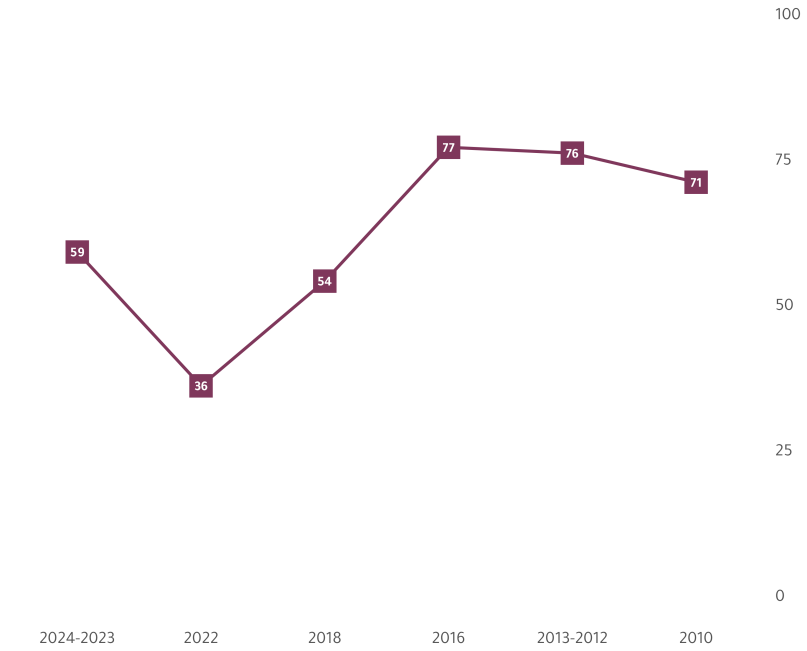

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

أما بالنسبة إلى تصورات المواطنات والمواطنين عن حرية التظاهر السلمي، فهناك تحوّل مماثل عبر السنوات الأخيرة. على مدار العقد من 2012 إلى 2022، تراجعت بقوة تصورات الناس عن ضمان الحق في حرية التظاهر، من أغلبية (56 بالمئة) إلى 25 بالمئة فحسب قالوا إن هذا الحق مضمون بدرجة كبيرة أو متوسطة. وفي 2022 كانت هذه النسبة قليلة نظراً لإجراء الاستطلاع في أعقاب قيود كوفيد على التجمعات العامة. لكن على مدار العامين المنقضيين، زاد إقبال الأردنيين على القول بضمان هذا الحق من حيث الممارسة، حيث يقول النصف (51 بالمئة) إن حق التظاهر مضمون. يُرجح أن بعض هذه النسبة يرجع إلى تزايد ظهور أنشطة التظاهر ضد الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، وهي المسيرات والمظاهرات التي كانت تعمّ أنحاء الأردن وقت إجراء الاستطلاع.

حرية المشاركة في المظاهرات والاعتصامات
٪ من يقولون مضمونة إلى درجة كبيرة أو متوسطة

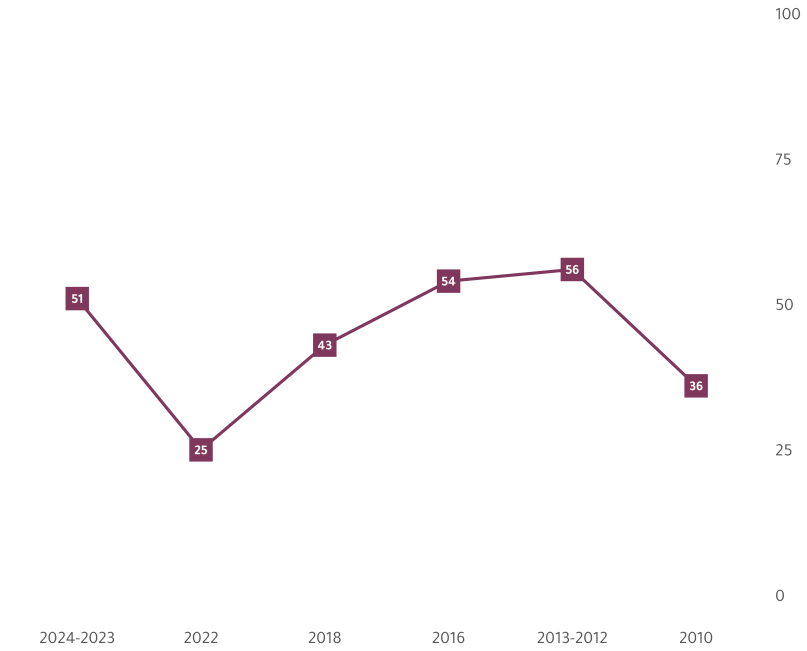

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

النوع الاجتماعي

يبقى الأردنيون - بناء على عدة مؤشرات - ملتزمون بالمساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، يؤكد 92 بالمئة ضرورة المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، في ما يخص قرار الزواج. في الوقت نفسه، يتفق 87 بالمئة مع أن يكون للمرأة رفض الزواج الذي ترتبه لها أسرتها. في السياسة، يؤيد أكثر من الثلثين الحاجة إلى مقاعد مخصصة للنساء في البرلمان، وهي ممارسة قائمة في الأردن، بينما فضّل 69 بالمئة وجود حد أدنى من المناصب الوزارية للنساء. وهناك نسبة مشابهة (64 بالمئة) يقولت إنه يجب أن يُتاح للرجال والنساء نفس فرص العمل، بينما يعتقد 16 بالمئة فقط أن التعليم الجامعي أهم للرجال من أهميته للنساء. لكن هنالك بعض الأمثلة الواضحة على التحيز ضد المرأة؛ إذ يرى ثلاثة أرباع المبحوثين (74 بالمئة) أن الرجال أفضل من النساء في المناصب السياسية القيادية، في حين يرى 59 بالمئة ضرورة أن يكون للرجل القرار النهائي في شؤون الأسرة.

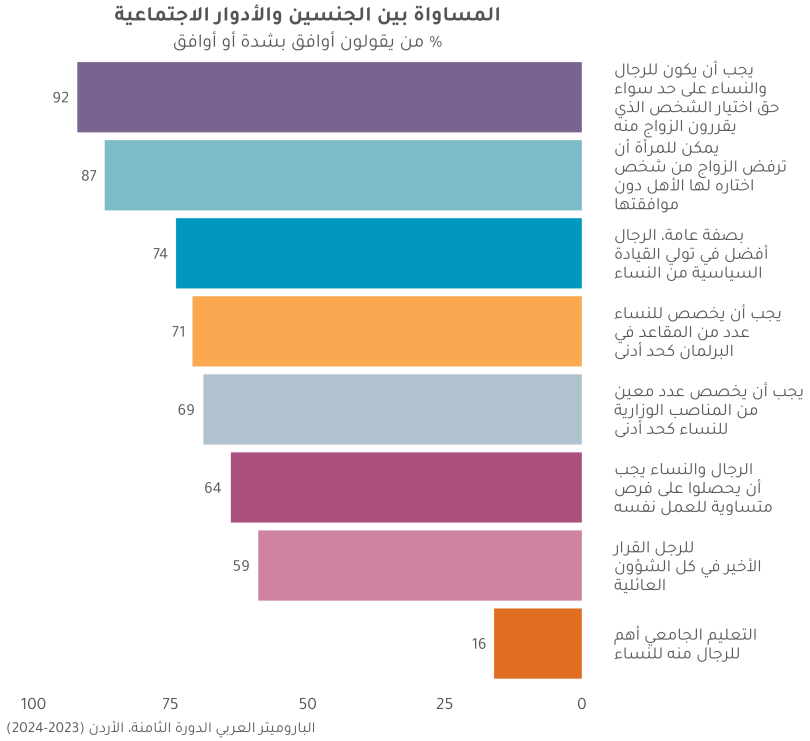

في 2022، كان رُبع النساء (24 بالمئة) بالأردن ناشطات في قوة العمل،[2] وهي نسبة أقل بكثير قياساً لنسبة الرجال. لتحسين فهم الفجوة الجندرية في العمل، أضاف الباروميتر العربي أسئلة عن المعوقات التي يتصور الناس وجودها في ما يخص عمل المرأة. إجمالاً، لا يوجد اتفاق على عامل واحد للحد من عمل المرأة. وكانت المعوقات الأكثر ذكراً هي عدم توفر فرص العمل (27 بالمئة) ثم غياب رعاية الأطفال (17 بالمئة) وتدني الأجور (16 بالمئة). وذكر 14 بالمئة التحيز ضد النساء كعائق أساسي بينما يقول 11 بالمئة إن العائق الرئيسي هو عدم المرونة في ساعات العمل. أما المعوقات الأخرى فلم يذكر أي منها أكثر من 1 من كل 10 أشخاص.

آراء الرجال والنساء متشابهة لدرجة مدهشة في هذه المسألة. هناك نسبة متماثلة تقريباً ذكرت عامل غياب فرص العمل وعامل تدني الأجور ثم عدم مرونة ساعات العمل، من بين المبحوثات والمبحوثين. وكانت الاختلافات الأساسية بين الجنسين في هذه المسألة هي تباين الآراء إزاء غياب رعاية الأطفال والتحيز ضد النساء كمعوقات تحول دون مشاركة النساء في سوق العمل. بالنسبة لغياب رعاية الأطفال، أقبلت النساء بنسبة الضعف تقريباً على القول بأنه عائق رئيسي، مقارنة بالرجال (21 بالمئة مقابل 13 بالمئة)، بينما كانت نسبة النساء اللاتي اخترن التحيز ضد المرأة كسبب رئيسي نصف نسبة الرجال تقريباً (9 بالمئة مقابل 19 بالمئة).

[2] https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.ACTI.1524.NE.ZS?locations=JO/

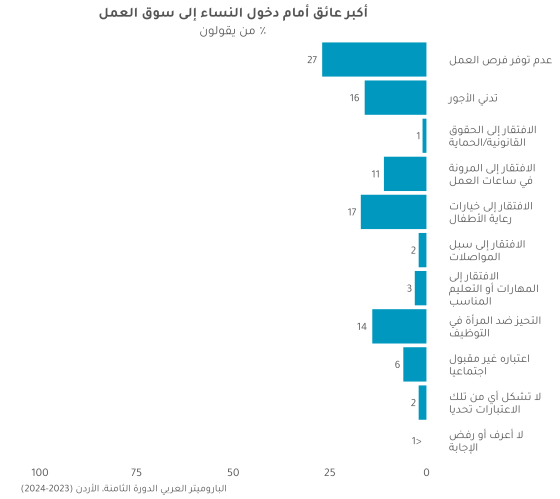

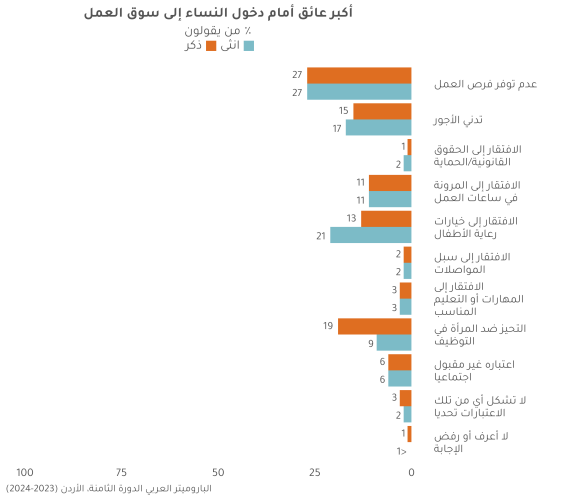

مع التدقيق في مسألة رعاية الأطفال، يقول الأردنيون إن أكبر تحدٍ لغياب هذه الخدمات للنساء العاملات هو التكلفة (43 بالمئة) ثم ضعف الجودة (24 بالمئة) وعدم التوفر (18 بالمئة). في الوقت نفسه يقول 11 بالمئة إنه أمر غير مقبول اجتماعياً (وضع الأطفال في أماكن رعاية). لم تتباين الآراء كثيراً بين الرجال والنساء حول هذه القضايا، لكن النساء أكثر قلقاً بعض الشيء إزاء التكلفة والجودة (5+ نقاط مئوية، في الأمرين)، بينما النساء أقل قلقاً بعض الشيء إزاء عدم التقبل الاجتماعي لرعاية أطفال النساء العاملات (5- نقاط مئوية).

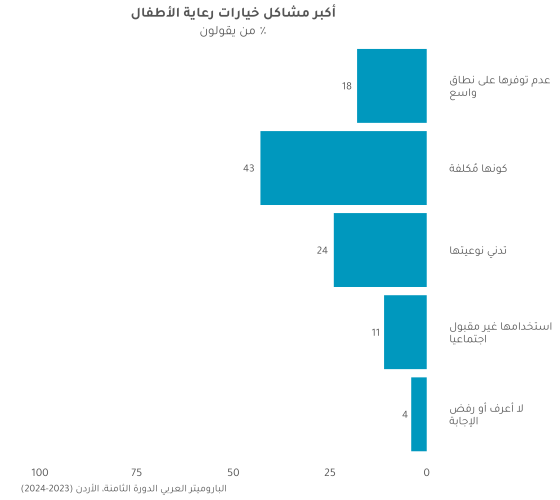

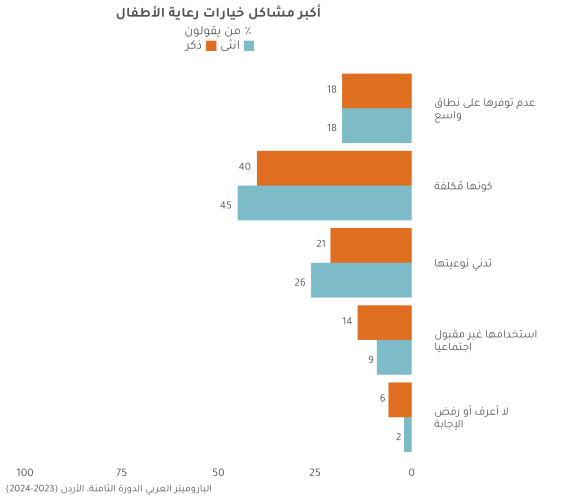

ويُعد التحرش مشكلة أخرى كبيرة تؤثر على النساء في الأردن، وقد تثبط النساء عن الانضمام لقوة العمل. تقول الأغلبية (60 بالمئة) إن التحرش بالنساء في الشوارع من قبل الغرباء أمر منتشر للغاية أو بعض الشيء. وهناك نسبة مماثلة تقول إن التحرش بالنساء مشكلة في أماكن العمل (57 بالمئة)، ما يعني أن النساء قد يتعرضن لتعليقات غير مرغوب فيها في أماكن العمل وفي الطريق إليها ومنها. يُلاحظ أن ليس النساء فقط هن من يشعرن بهذا. يظهر أن النساء والرجال على السواء يعتنقون نفس التصورات حول التحرش بالنساء. لكن هناك إجماع عام على أن النساء لا يواجهن التحرش في المجال الخاص، داخل بيوتهن، حيث يقول 13 بالمئة فحسب من الأردنيين إن هذا يمثل مشكلة.

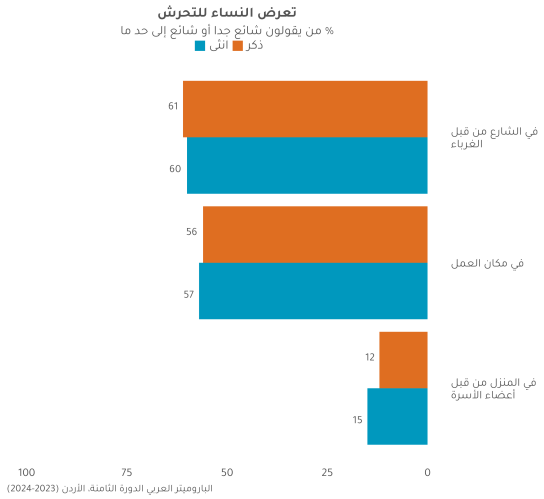

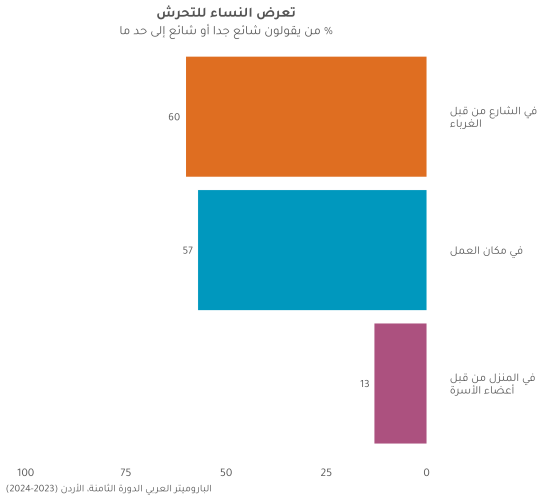

البيئة

يرى الأردنيون في عدد من القضايا مشكلات بيئية. لكن التحديات الأكثر ذكراً في ملف البيئة تتصل بالمياه. يقول النصف تقريباً (47 بالمئة) إن أكبر تحدٍ هو غياب الموارد المائية (28 بالمئة)، وتلوث مياه الشرب (17 بالمئة) وتلوث المجاري المائية (2 بالمئة). من القضايا الأخرى المذكورة إدارة القمامة والنفايات (12 بالمئة) وجودة الهواء (9 بالمئة) وعدم كفاءة استخدام الطاقة (9 بالمئة).

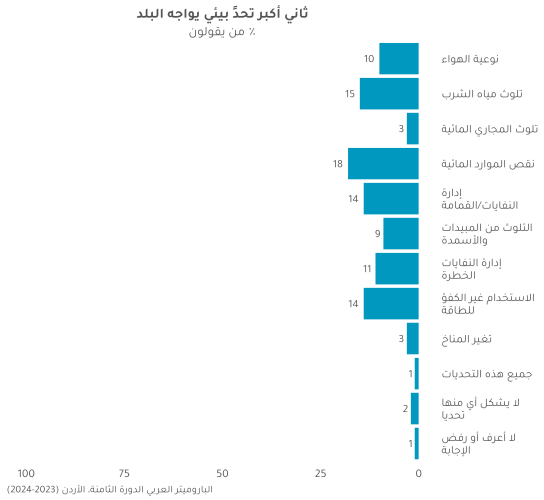

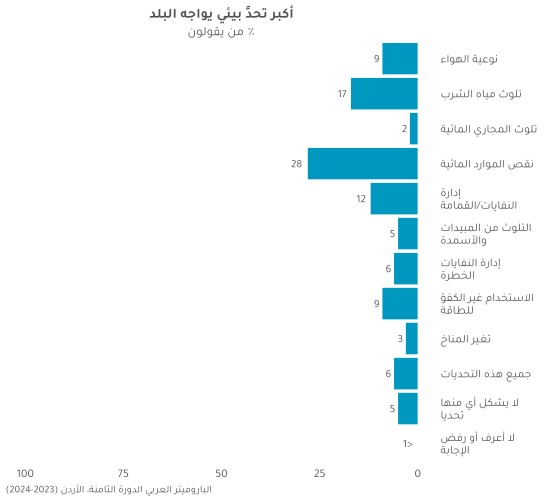

يتصور الأردنيون عموماً أن المشكلات المتصلة بتغير المناخ تؤثر كثيراً على حياتهم اليومية. يقول 4 من كل 5 أشخاص (81 بالمئة) إن حياتهم اليومية تتأثر بندرة المياه، بينما يقول 77 بالمئة الشيء نفسه عن جودة ونقاء الهواء. هناك أغلبية قوية (69 بالمئة) تقول إن درجات الحرارة المتطرفة تؤثر على حياتهم اليومية. يُلاحظ أن هذا التصوّر أقوى بين النساء مقارنة بالرجال. والنساء أكثر إقبالاً على الرأي القائل بأن درجات الحرارة المتطرفة تؤثر على الحياة اليومية. في المجمل، تقول 77 بالمئة من النساء إن درجات الحرارة المتطرفة تؤثر على حياتهن اليومية بدرجة كبيرة أو متوسطة، مقارنة بـ 61 بالمئة من الرجال.

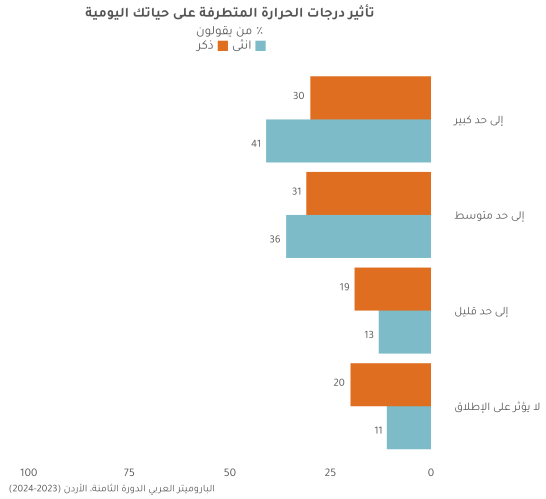

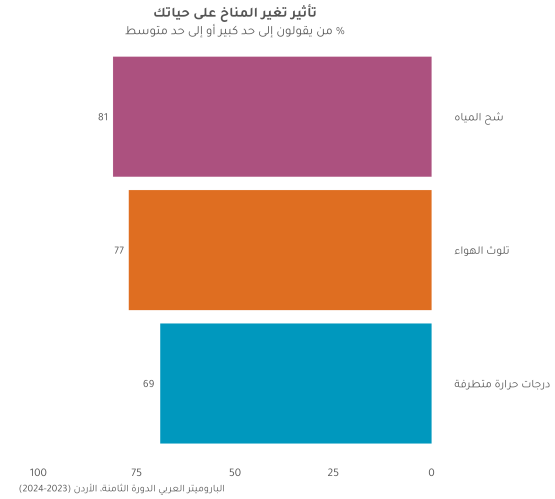

لدى السؤال عن فهم الناس لمصطلح "تغير المناخ"، كانت الإجابة الأكثر ذكراً - بفارق كبير عن الإجابة التالية - هي الطقس المتطرف، بواقع الثلاثة أرباع تقريباً (72 بالمئة). هناك عدد أقل بكثير يرى أن تغير المناخ يرتبط بالتلوث (11 بالمئة) أو الكوارث الطبيعية (9 بالمئة)، بينما هناك نسب قليلة نسبياً تقول إنه يتصل بالإنتاجية الزراعية (4 بالمئة) أو الهجرة (1 بالمئة). يُلاحظ أن 3 بالمئة فقط من الأردنيين يقولون إنهم لا يعرفون تعريفاً لتغير المناخ، وهي نسبة أقل من مثيلتها في الدول الأخرى المشمولة بالاستطلاع عبر المنطقة.

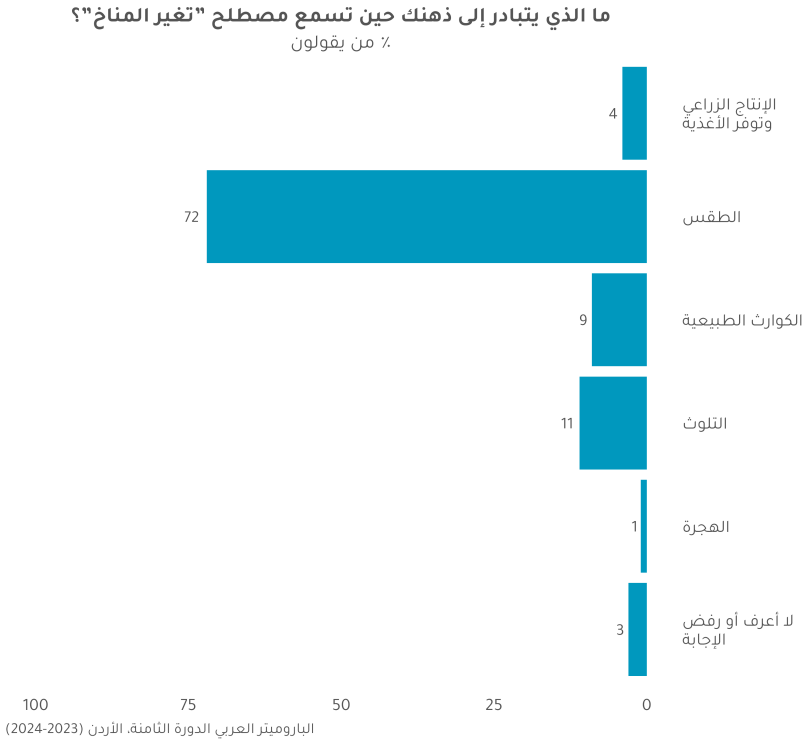

يؤمن الأردنيون بشكل عام بأن لتغير المناخ آثار قوية على حياتهم الشخصية. يقول 7 من كل 10 أشخاص (71 بالمئة) إنهم قلقون من تأثير تغير المناخ على صحتهم البدنية بدرجة كبيرة أو متوسطة، بينما تقول نسبة مماثلة الأمر نفسه عن

سلامتهم الشخصية (68 بالمئة) والصحة العقلية (67 بالمئة). هناك نسبة أقل بكثير تقول نفس الشيء عن عملهم أو سلامة الأسرة (44 بالمئة)، رغم أن هذا المستوى يُعدّ نصف المواطنين تقريباً.

القلق من تأثير تغير المناخ على الحياة الشخصية

% من يقولون إلى حد كبير أو إلى حد متوسط

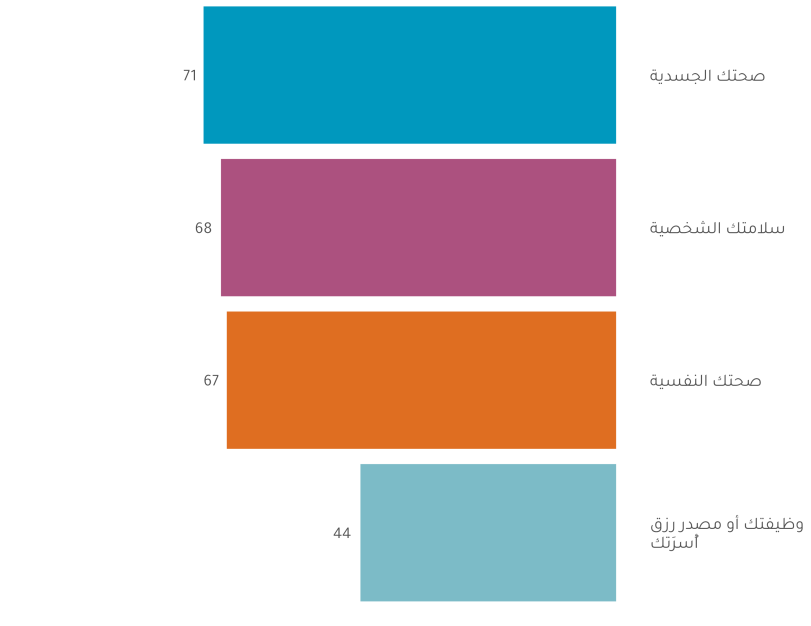

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن (2023-2024)

يتصوّر الأردنيون أن الشركات الخاصة هي أكبر طرف يسهم في حدوث تغير المناخ، بغض النظر عما إذا كانت محلية أو دولية. يقول ثلاثة أرباع المواطنين إن القطاع الخاص في دول الغرب يسهم في تغير المناخ بدرجة كبيرة أو متوسطة، بينما يقول الثلثان تقريباً (68 بالمئة) الشيء نفسه عن القطاع الخاص في الأردن. هناك أغلبية واضحة تحمّل الحكومة المسؤولية أيضاً عن تغير المناخ. يقول الثلثان إن حكومات الغرب تسهم في حدوث تغير المناخ، بينما يقول 63 بالمئة الشيء نفسه عن الحكومة الأردنية. الأردنيون أقل إقبالاً على تحميل المواطنين المسؤولية في ما يخص تغير المناخ، رغم أن هناك أغلبية تقول إن الأفراد يلعبون دوراً، ويؤيد هذا الرأي 58 بالمئة بالنسبة للأفراد في دول الغرب، مقابل 55 بالمئة بالنسبة للأفراد في الأردن.

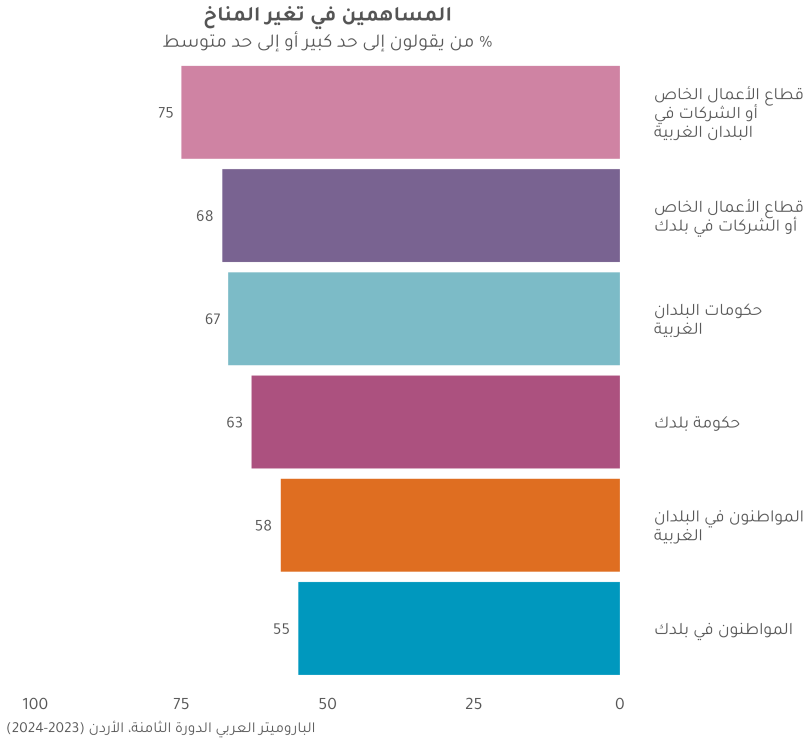

يبدو أن هناك رابط قوي بين الأطراف التي يرى الأردنيون أنها تسهم في تغير المناخ، ومن يعتقدون أنهم يجب أن يتحملوا مسؤولية التصدي للمشكلة. يقول ثلاثة أرباع المواطنين إن القطاع الخاص في دول الغرب والأردن مسؤول عن اتخاذ خطوات لحل مشكلة تغير المناخ. وتقول نفس النسبة إن على الحكومة الأردنية مسؤولية التصدي لتغير المناخ، في حين قال 71 بالمئة الشيء نفسه عن حكومات الغرب. هنا أيضاً ترى الأغلبية أن المواطنين عليهم التصدي لتغير المناخ، لكن هذه النسبة أقل من النسبة التي تحمّل القطاع الخاص والحكومات المسؤولية. يقول 6 من كل 10 أردنيين إن المواطنين في دول الغرب وفي الأردن يتحملون مسؤولية التصدي لتغير المناخ.

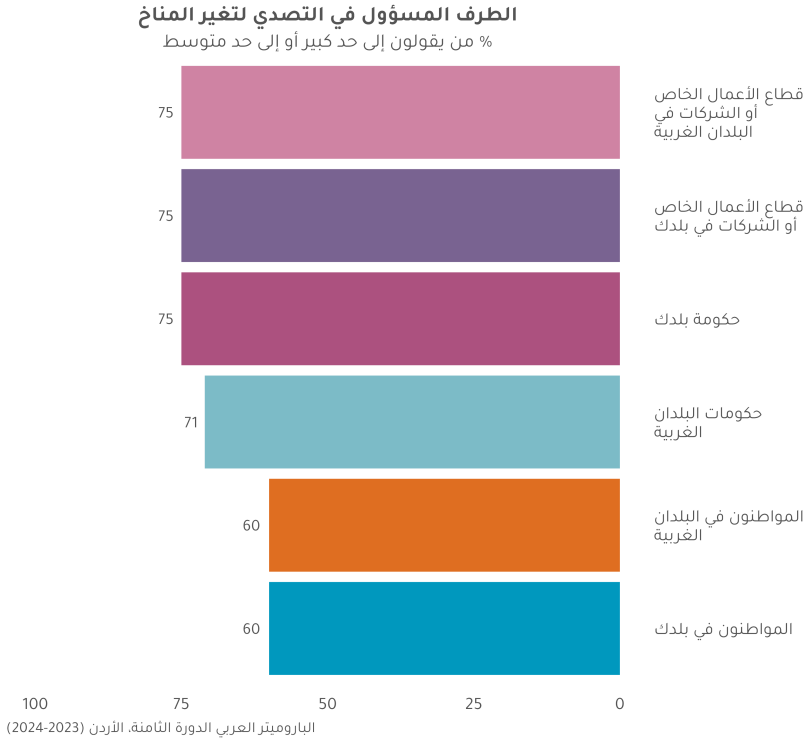

ورداً على السؤال عما إذا كان الأفضل اتخاذ إجراءات معينة للمساعدة في تخفيف آثار تغير المناخ، تؤيد الأغلبية العظمى من الأردنيين هذه الفكرة. يُفضّل جميع الأردنيين تقريباً (95 بالمئة) إعلاء أولوية تطوير الطاقات البديلة. ونظراً لإمكانات الطاقة الشمسية في الأردن، فهذه الخطوة قد تكون مفيدة للمناخ وللاقتصاد المحلي. في الوقت نفسه، يقول ثلاثة أرباع المواطنين إنهم يدعمون التخلص من الوقود الأحفوري (75 بالمئة) ووضع موعد نهائي لإيقاف حركة السيارات الملوثة للبيئة (74 بالمئة). من ثم، أظهر أغلب الاردنيين القابلية لإحداث تغيرات حادة للمساعدة في إنقاذ البيئة.

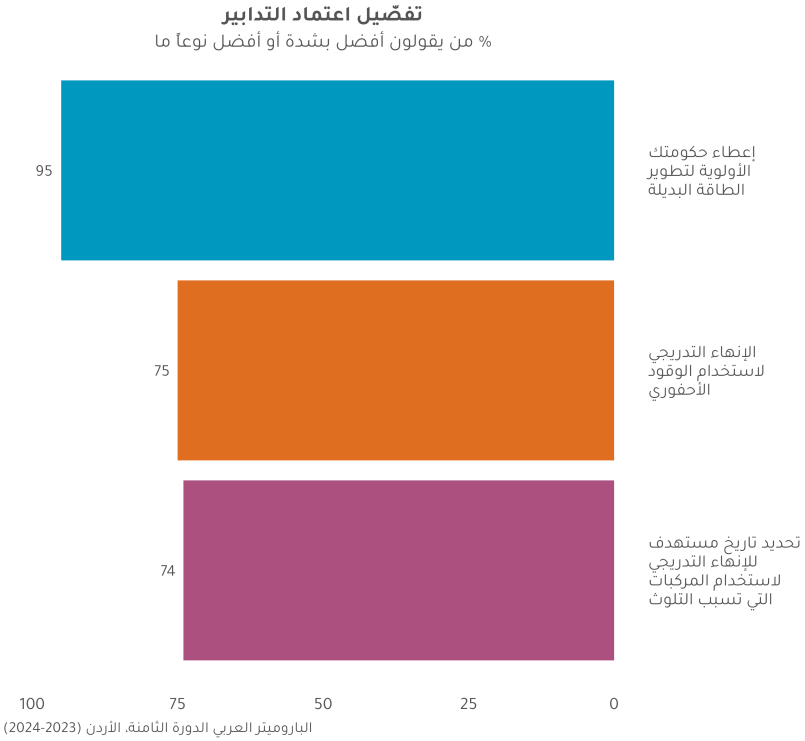

الديمقراطية

قبل استطلاع الباروميتر العربي 2021-2022، أظهر الأردنيون التزاماً قوياً بالديمقراطية، وتحفظات أقل نسبياً حول نظام الحكم هذا. مثل دول المنطقة الأخرى، تغيّر هذا التصور بقوة في استطلاع الدورة السابعة للباروميتر العربي، إذ زادت كثيراً نسبة المواطنين عبر المنطقة الذين أبدوا التشكك في مزايا الديمقراطية.[3] لكن خلال العامين الماضيين، يبدو أن هذا المدّ في التشكيك في الديمقراطية قد انتهى وغير اتجاهه، إذ لم يزد إقبال الأردنيون حالياً على رؤية مشكلات في الديمقراطية، قياساً إلى النسبة المرصودة في 2022، بينما هم الآن أكثر دعماً لنظام الحكم الديمقراطي بشكل عام.

لدى السؤال عما إذا كان الأداء الاقتصادي يصبح أضعف في ظل الديمقراطية، أجاب نصف الأردنيين بالإيجاب. هذه النسبة تمثل تراجعاً بواقع 7 نقاط مئوية منذ 2022، لكنها أعلى من أي استطلاع سابق للباروميتر العربي في الأردن بين 2006 و2018. في الوقت نفسه، فإن التصور القائل بأن الحكومات الديمقراطية أقل حسماً، ما زال على نسبته لم يتغير منذ 2022، بواقع 54 بالمئة. بالمثل، هذا المستوى أعلى من مثيله في أي استطلاع تم بالأردن بين 2006 و2018، لكن يبدو أن تزايد النسبة بين 2018 و2022 قد انتهى ولم يستمر.

[3] https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Governance_Report-AR.pdf

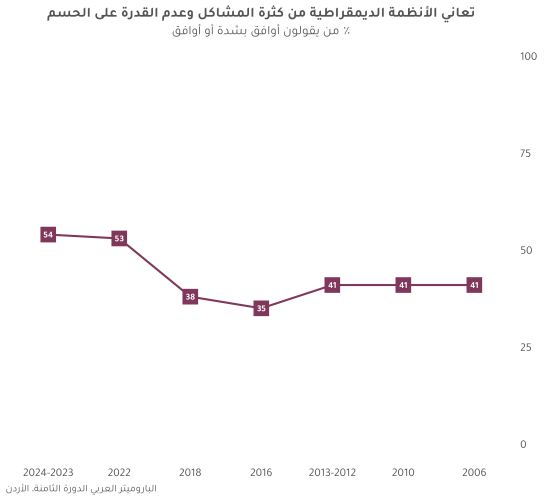

ويُظهر القلق حول أن الديمقراطية قد تكون غير فعالة في حفظ الاستقرار والنظام عن توجه مماثل في الآراء. هذا التصور أعلى نسبة بكثير من الفترة 2006 إلى 2018، لكنه لم يتغير منذ 2022، بواقع 46 بالمئة. لكن بينما يشعر النصف تقريباً بالقلق إزاء تأثير الديمقراطية السلبي المحتمل على الاقتصاد والحسم والاستقرار، فإن الغالبية العظمى من الأردنيين تبقى داعمة للديمقراطية. لدى السؤال عما إذا كانت الديمقراطية أفضل من النظم الأخرى برغم عيوبها ومشكلاتها المحتملة، يؤيد 84 بالمئة هذه المقولة، وهي النسبة التي زادت بواقع 7 نقاط مئوية منذ 2022. كما أن هذا المستوى مماثل لأعلى المستويات المرصودة في الأردن، في 2016 (86 بالمئة) و2018 (85 بالمئة). ولو كان الكثير من الأردنيين يعتبرون أن الديمقراطية بها مشكلات، فإن الغالبية العظمى ترى أنها أفضل من أي نظام آخر للحكم.

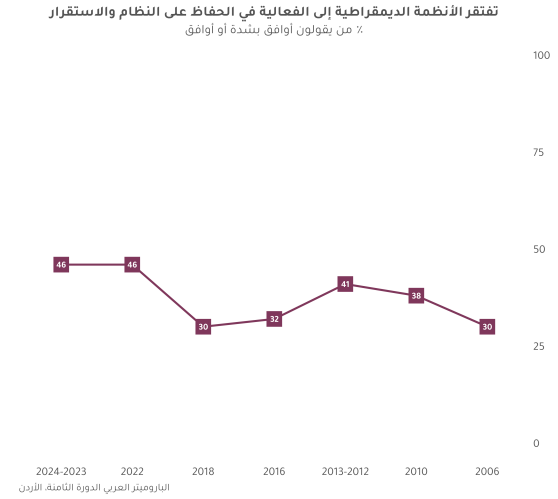

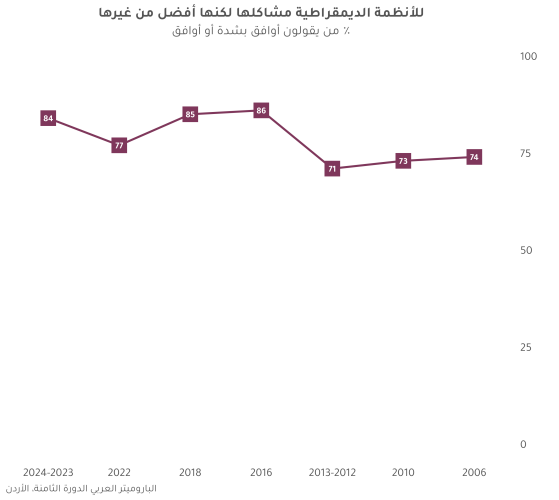

نظراً لتزايد القلق إزاء الديمقراطية عبر الاستطلاعات في أنحاء المنطقة بين 2018-2019 و2021-2022 أعد الباروميتر العربي باقة جديدة من الأسئلة لتحسين فهم كيف يرى المواطنون عبر المنطقة اليمقراطية. رغم تعريف الباحثين وصناع السياسات عادة للديمقراطية بالأساس من منطلق عقد الانتخابات الحرة والنزيهة، فالمواطن الأردني ينظر إليها نظرة أعرض بكثير. على الرغم من قول الأغلبية أن الانتخابات ضرورية للديمقراطية، فمن بين ست سمات ذُكرت، كانت الانتخابات هي السمة

الأقل اختياراً من قبل المواطنين. يكشف تصميم الأسئلة التجريبي الجديد عن أن الأردنيين يفهمون الديمقراطية بالأساس كونها مكافئة لتحقق الكرامة.

لقد صمم الباروميتر العربي مجموعة الأسئلة الجديدة بحيث يتلقى نصف المبحوثين أسئلة حول لأي درجة تعد بعض السمات ضرورية للديمقراطية، بينما يتلقى النصف الآخر نفس قائمة السمات، لكن يُطلب منهم ترتيب مدى أهميتها للكرامة. كانت قائمة السمات كما يلي: 1) الضرورات الأساسية تتوفر للجميع؛ 2) الإحساس بالأمان من الخطر المادي؛ 3) المساواة أمام القانون؛ 4) ضمان الحريات المدنية الأساسية؛ 5) غياب الفساد؛ 6) القدرة على اختيار القادة السياسيين بحرية في انتخابات.

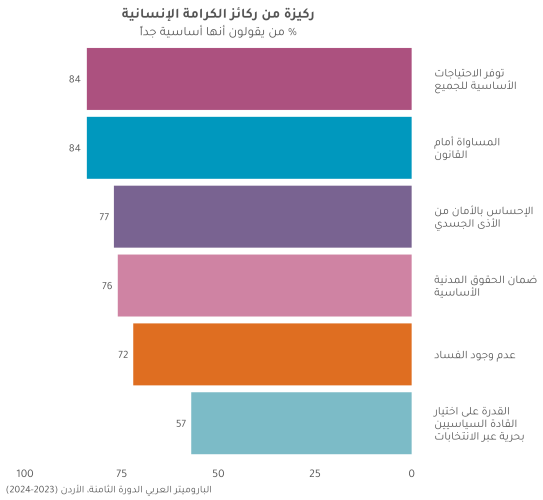

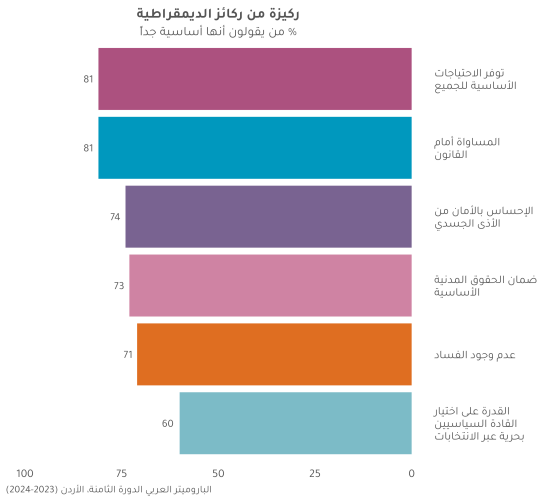

تبين أن التماثل بين المفهومين بلغ درجة مدهشة، إذ تُظهر النتائج بقوة أن مفهوم الديمقراطية متصل اتصالاً وثيقاً في تقدير الأردنيين بمفهوم الكرامة. يقول جميع الأردنيين تقريباً إن المساواة أمام القانون "ضرورية للغاية" لكل من الديمقراطية والكرامة (97 بالمئة في الحالتين). في الوقت نفسه، يقول أكثر من 9 من كل 10 أشخاص إن ضمان الحريات المدنية وعدم التعرض للخطر وتوفر الضرورات الأساسية للجميع هي سمات ضرورية للغاية لكل من الديمقراطية والكرامة. إضافة للمذكور، يقول 9 من كل 10 أشخاص إن غياب الفساد ضروري للديمقراطية (89 بالمئة) والكرامة (93 بالمئة). في الوقت نفسه، فالسمة التي كانت أقل ذكراً في الحالتين بصفتها "ضرورية للغاية" كانت القدرة على اختيار القادة في انتخابات، بواقع 85 بالمئة للديمقراطية و83 بالمئة للكرامة.

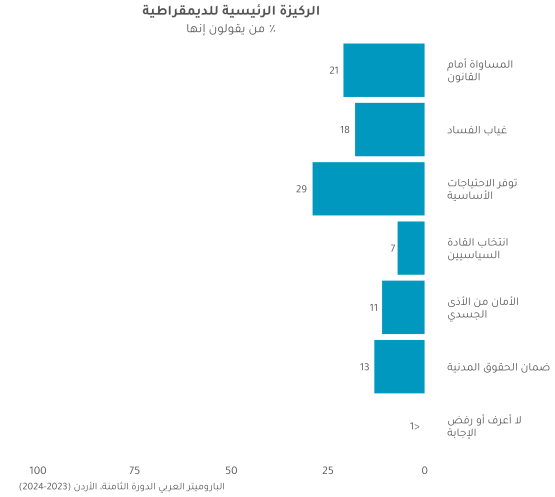

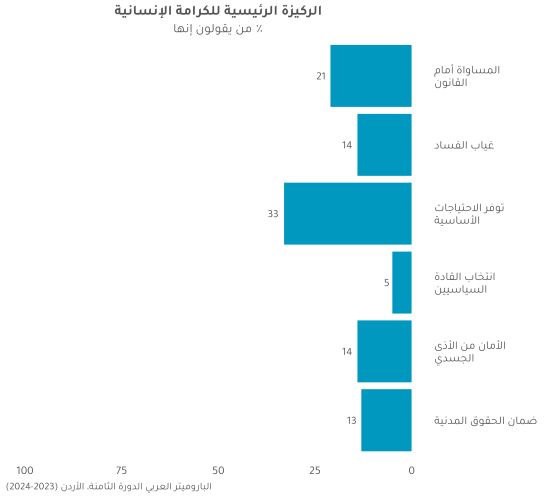

يتضح من النتائج أن الأردنيين يرون جميع السمات الستة ضرورية للغاية لكل من الديمقراطية والكرامة، لكن بعد هذه الأسئلة، طلبنا منهم اختيار أي من السمات الستة يعد العنصر الأكثر ضرورة لكل من المفهومين. على نفس النهج، كانت النتائج متقاربة للغاية بين المفهومين. السمة الأساسية الأكثر ذكراً اتصالاً بالديمقراطية كانت توفر الضرورات الأساسية للجميع (29 بالمئة) وكذلك الأمر بالنسبة للكرامة (33 بالمئة). وحلت "المساواة أمام القانون" في المركز الثاني بواقع 21 بالمئة بالنسبة للمفهومين. وجاء "غياب الفساد" في المركز الثالث، بواقع 18 بالمئة للديمقراطية، و14 بالمئة للكرامة، في حين أن من ذكروا السلامة من الأذى المادي كانت نسبتهم 10 بالمئة في الحالتين. بالنسبة للمفهومين، كانت حرية اختيار القادة السياسيين في الانتخابات في المركز الأخير. بالنسبة للسمة الأكثر ارتباطاً بالديمقراطية، يقول 7 بالمئة من الأردنيين إنها الانتخابات، بينما يقول 5 بالمئة إنها السمة الأكثر ارتباطاً بالكرامة. هنا أيضاً، بموجب هذا المقياس، يتبين عدم وجود اختلاف يُذكر بين تصورات الأردنيين عن الديمقراطية وتصوراتهم عن الكرامة.

بينما أشار الأردنيون إلى دعمهم للديمقراطية، فهناك إجماع أقل على طبيعة المؤسسات السياسية التي يفضلوها. لدى السؤال عن تفضيل النظام البرلماني الذي تتنافس فيه أحزاب سياسية من كافة التوجهات، يقول النصف فقط (51 بالمئة) إنه مناسب جداً للأردن. في الوقت نفسه، هناك رفض واسع النطاق لنظام الحكم الذي تتولاه سلطة قوية لا تأبه بالمعارضة، واختاره الربع فقط (28 بالمئة) بصفته الأنسب، بينما يقول النصف (49 بالمئة) إن هذا النظام لا يناسب الأردن بالمرة.

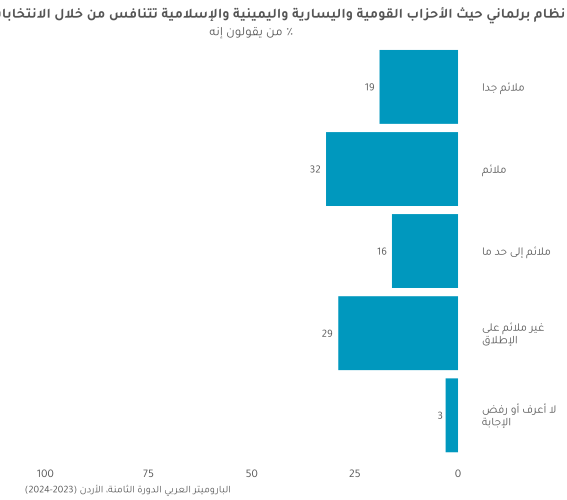

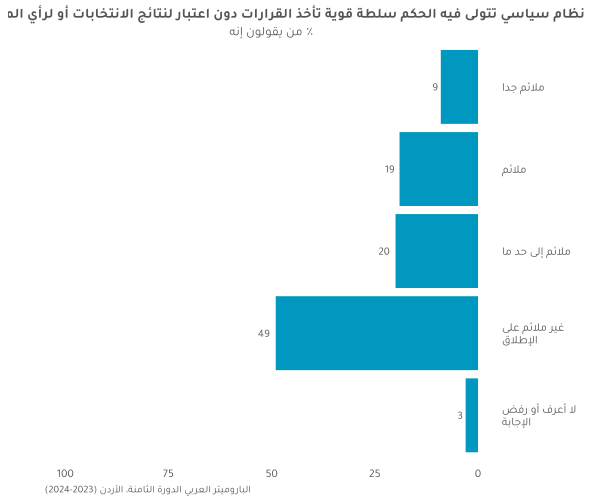

لكن عند السؤال عن نظام الحكم الإسلامي (الشريعة) دون انتخابات، تقول الأغلبية (57 بالمئة) إنه مناسب أو مناسب جداً، ما يسلط الضوء على أهمية هذا النظام للكثير من المواطنين كونه متفق مع المبادئ القانونية التقليدية. لكن من الواضح أن أغلب الأردنيين يرغبون في أن يكون لهم الرأي في نظامهم السياسي حتى لو كانت الحكومة قادرة على توفير كافة الاحتياجات الأساسية لكن لا تضمن الحقوق السياسية، إذ قال 39 بالمئة فقط إن مثل هذا النظام مناسب، بينما يقول عدد كبير (43 بالمئة) إنه غير مناسب بالمرة.

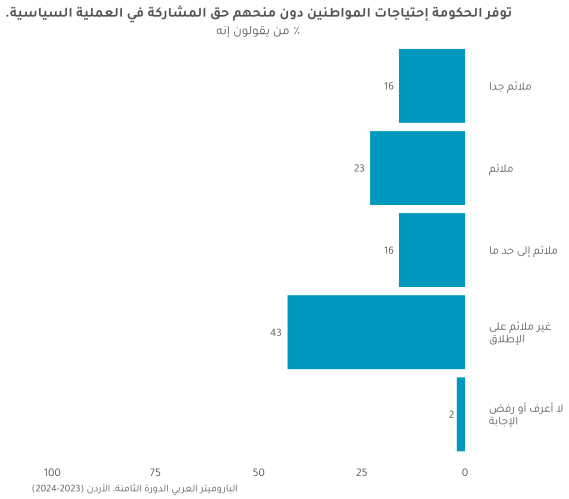

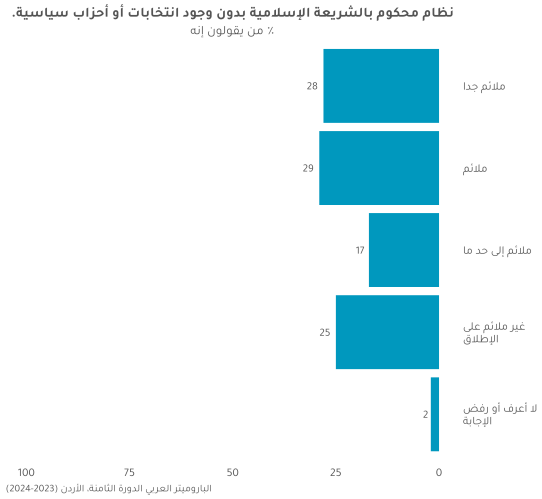

تكشف هذه النتائج عن نمط مختلط نوعاً ما. فأغلب الأردنيين لا يرغبون في نظام يقصي أصواتهم بشكل كامل. لكن النظام الذي يراعي كافة الأصوات يدعمه نصف السكان فقط. يبدو في المذكور قدر من التناقض الذي قد يرجع سببه إلى حقيقة أن الكثير من الأردنيين لديهم ثقة قليلة في البرلمان وهم قلقون حول السماح لكل الأحزاب بلا تمييز بالترشح. لكن هناك قدر كبير من الدعم للنظام المستند إلى الشريعة الإسلامية، ما يُظهر أن هنالك نسبة كبيرة لا ترغب في توفر القدرة لكل الأحزاب بالترشح في الانتخابات. من ثم، يبدو أن الأردنيين يرغبون في أن يكون لهم رأي مسموع في اختيار القادة السياسيين، لكن في ظل توفر بعض الضمانات التي من شأنها حماية مؤسسة الحكم التقليدي.

رغم هذه الأسئلة عن طبيعة النظام السياسي المرغوب، يقول ثلثا الأردنيين (67 بالمئة) إن الديمقراطية أنسب نظام للأردن. على مقياس من 0 إلى 10 (حيث 0 يعني غير مناسب بالمرة و10 تعني مناسب تماماً) اختار 54 بالمئة للديمقراطية درجة 6 أو أعلى. هناك 15 بالمئة غيرهم اختاروا تصنيف 5، وهي نقطة المنتصف. وذكر أقل من الخُمس (18 بالمئة) إن الديمقراطية أقل ملائمة لبلدهم، إذ اختاروا تصنيفات بين 0 و4.

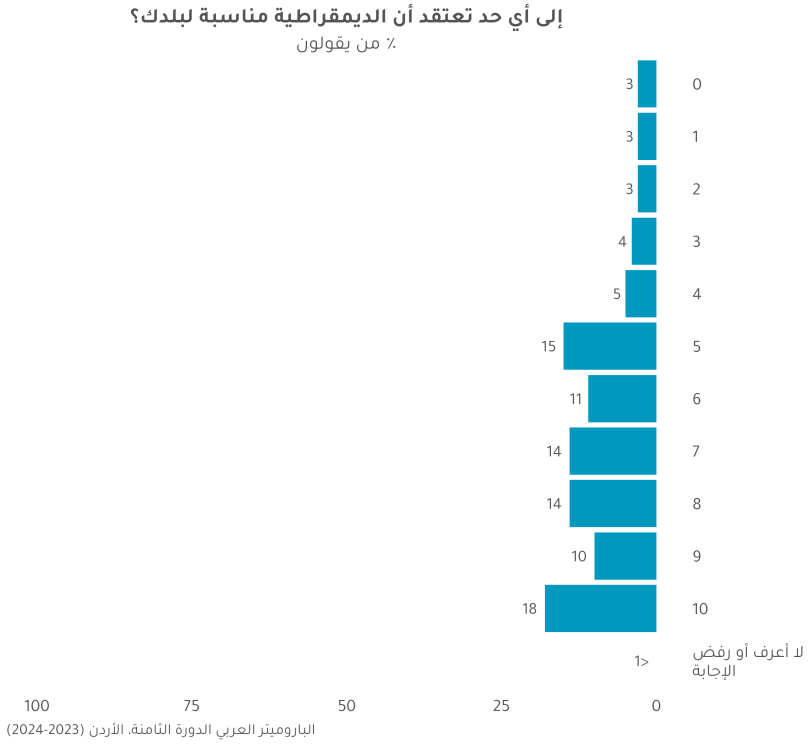

وأخيراً، ربما يرى الأردنيون أنهم قد أحرزوا بعض التقدم نحو الديمقراطية. لدى السؤال عمّا إذا كان بلدهم أكثر أو أقل أو مماثل في درجة الديمقراطية قياساً إلى الفترة السابقة على احتجاجات الربيع العربي في 2011، يقول 35 بالمئة إن الأردن الآن أكثر ديمقراطية، في حين يقول 36 بالمئة إن الوضع لم يتغير، ويقول 27 بالمئة فحسب إن بلدهم الآن أقل ديمقراطية قياساً إلى ما قبل 2011. يُلاحظ أنه لا توجد اختلافات بحسب مستوى التعليم أو السن في هذا السؤال، ما يُظهر أن الاختلافات بين الفئات والشرائح الديمغرافية المختلفة قليلة للغاية في مسألة تقدير مدى انتشار أو انحسار الديمقراطية.

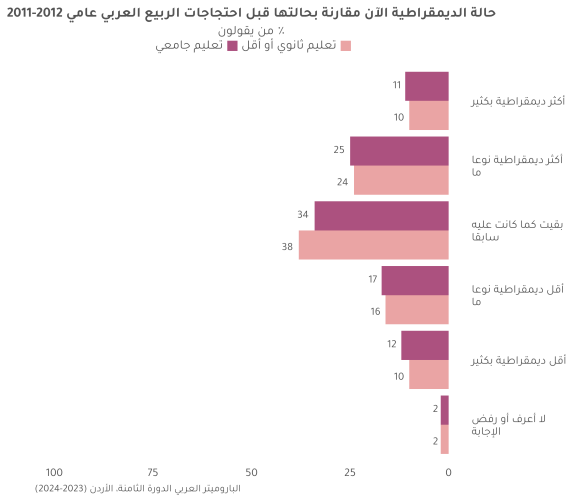

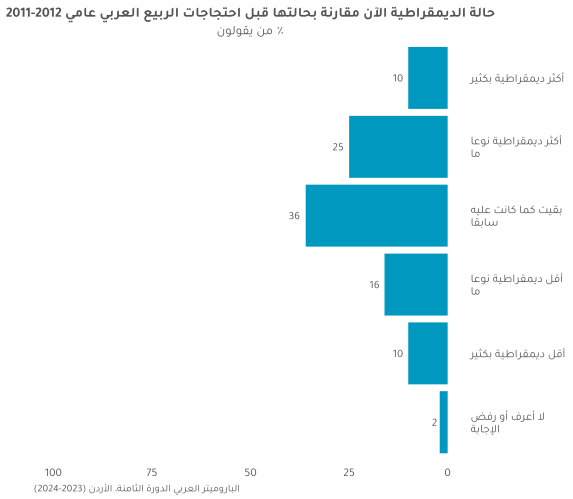

العلاقات الدولية

جرى العمل الميداني لهذا الاستطلاع بعد هجمات حماس في إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. بدأ الاستطلاع بعد حوالي سبعة أسابيع من الحملة العسكرية الإسرائيلية اللاحقة على غزة، وانتهى بعد نحو ثلاثة أشهر من الهجمات الأولى. كان للصور القادمة من غزة عميق الأثر على آراء الأردنيين حول الأحداث الإقليمية والعلاقات الدولية الأوسع نطاقاً. وللمساعدة في تقييم التأثير، أعدّ الباروميتر العربي مجموعة جديدة من الأسئلة المرتبطة مباشرة بأحداث غزة.

يسأل السؤال الأول الأردنيين كيف ينظرون إلى الأحداث الجارية في غزة. وكانت الإجابة الأكثر شيوعًا هي أنها تمثّل "إبادة جماعية" (44 بالمئة) تليها وصف "المذبحة" (28 بالمئة). ويقول تسعة بالمئة آخرون إنها تمثل تطهيراً عرقياً وقتلاً جماعياً، بينما وصفها ستة في المئة بأنها حرب. ويقول واحد في المئة فقط إنه إما نزاع أو أعمال عدائية. يؤكد نمط الإجابة هذا على خطورة الوضع في نظر الأردنيين في الأيام الأولى نسبياً للحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة.

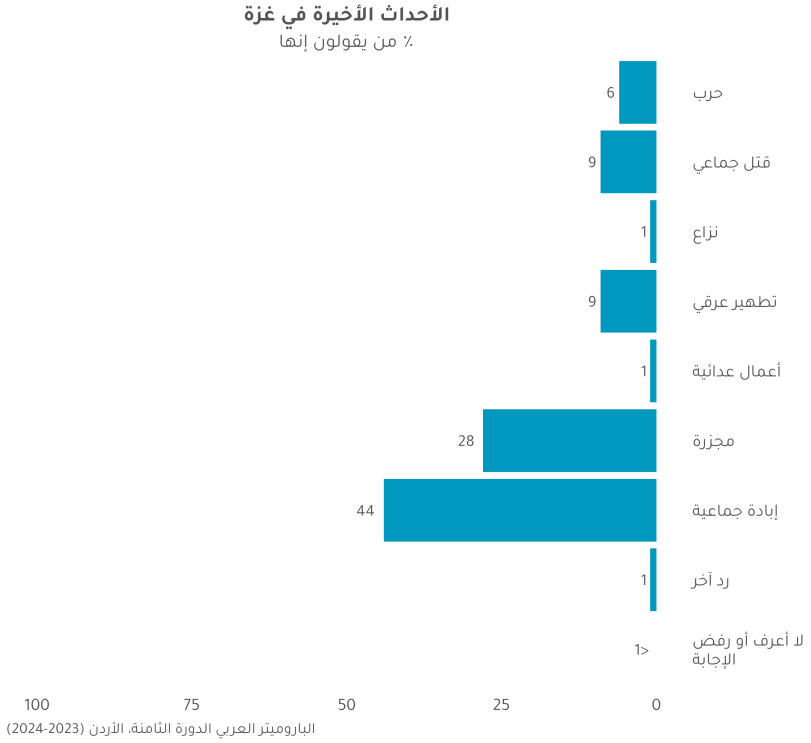

وبالنسبة إلى حلّ الدولتين، يرى الأردنيون أن الفلسطينيين يلتزمون بإعمال هذا الحلّ أكثر بكثير من الإسرائيليين. لكن هناك قلّة من الأردنيين ترى أن الطرفين يلتزمان بهذا الحل. وهناك أغلبية بسيطة (55 بالمئة) تعتبر أن الشعب الفلسطيني يبقى ملتزماً بحل الدولتين، ويقول أقل من النصف (48 بالمئة) إن القيادة السياسية الفلسطينية تدعم هذا الحل. على النقيض، فإن 1 من كل 10 أشخاص فقط يقول المثل عن إسرائيل، حيث يؤكد 10 بالمئة على أن الشعب الإسرائيلي يفضل حل الدولتين، ورأت نسبة 9 بالمئة نفس الشيء بالنسبة للحكومة الإسرائيلية.

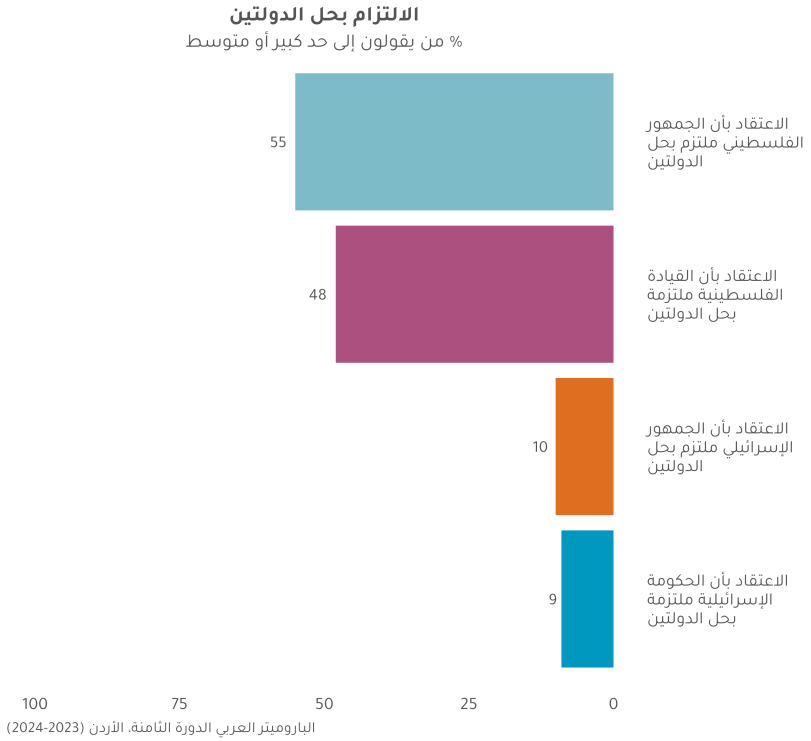

ومن حيث فهم آراء الأردنيين الداعمة لمختلف الفاعلين، ضمّ الاستطلاع سؤالاً عن أيّ الأطراف ملتزمة بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين وحقوق الإسرائيليين. إجمالاً، يتصور الأردنيون أن بلدهم يبذل من الجهود للدفاع عن الحقوق الفلسطينية أكثر بكثير من أي بلد آخر. يعتنق هذا التصور الثلثان (66 بالمئة)، وفي المركز الثاني تحلّ قطر بفارق كبير، بواقع 34 بالمئة. ويقول الربع تقريباً (24 بالمئة) إن مصر تدافع عن حقوق الفلسطينيين، ويقول الشيء نفسه 17 بالمئة عن تركيا، وبلغت نسبة السعودية 12 بالمئة. ويرى أقل من 1 من كل 10 أشخاص أن أي أطراف أخرى تدعم الحقوق الفلسطينية، وتشمل الصين (7 بالمئة) وروسيا (6 بالمئة) والإمارات (5 بالمئة). في الوقت نفسه، يقول 2 بالمئة فقط إن الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمون بحماية الحقوق الفلسطينية. يُلاحظ أن الشباب في شريحة 18 إلى 29 عاماً يقبلون أكثر على القول بأن مختلف البلاد - ومنها بلدهم وقطر ومصر - تتخذ خطوات لحماية الحقوق الفلسطينية، وهو الأمر الذي يعكس على الأرجح المعلومات التي يطلعون عليها على مواقع التواصل الاجتماعي حول النزاع والتحركات التي تقدم عليها هذه الدول المختلفة.

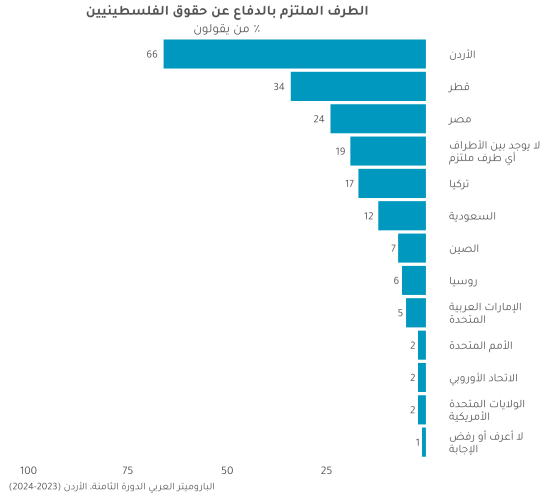

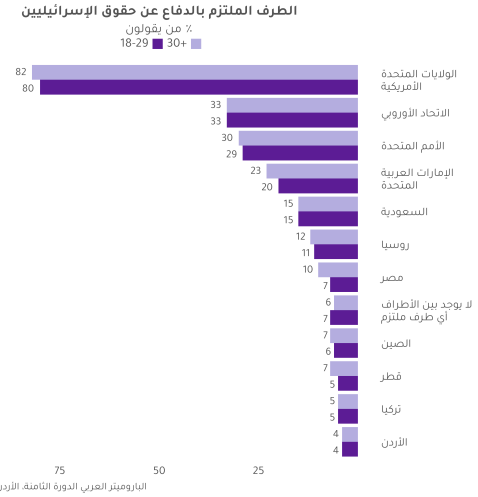

ورداً على سؤال عن الدفاع عن الحقوق الإسرائيلية في النزاع، كانت النتيجة منعكسة إلى حد بعيد. فالولايات المتحدة الأمريكية في تقدير المواطنين هي بوضوح الدولة الأساسية الملتزمة بحماية الحقوق الإسرائيلية، إذ يعتنق هذا الرأي 81 بالمئة من الأردنيين. ويقول المواطنون إن الاتحاد الأوروبي هو الطرف التالي من حيث الالتزام بحماية حقوق إسرائيل (33 بالمئة) ثم الأمم المتحدة (29 بالمئة) والإمارات (22 بالمئة) والسعودية (15 بالمئة). يعكس هذا التصنيف للدولتين الأخيرتين على الأرجح تحركات التطبيع في الآونة الأخيرة للعلاقات مع إسرائيل، بالنسبة للإمارات، والتصورات بأن السعودية كانت قريبة من التطبيع قبل الهجمات. ومن بين الأطراف الأخرى، يقول 12 بالمئة إن روسيا تلتزم بالدفاع عن حقوق إسرائيل، وبلغت نسبة مصر 9 بالمئة و7 بالمئة للصين و6 بالمئة لقطر، و5 بالمئة لتركيا، و4 بالمئة للأردن. رغم أن هذه التوجهات في الآراء تتباين قليلاً بحسب السن، فمن حصلوا على التعليم العالي ينزعون بدرجة ما إلى الإقبال أكثر على القول بأن مختلف الأطراف المذكورة تدعم حقوق إسرائيل.

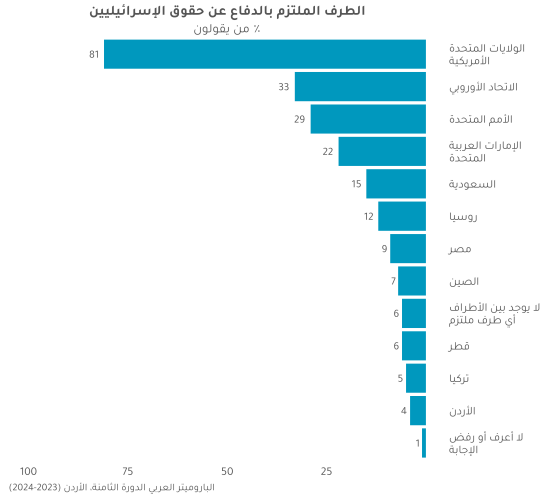

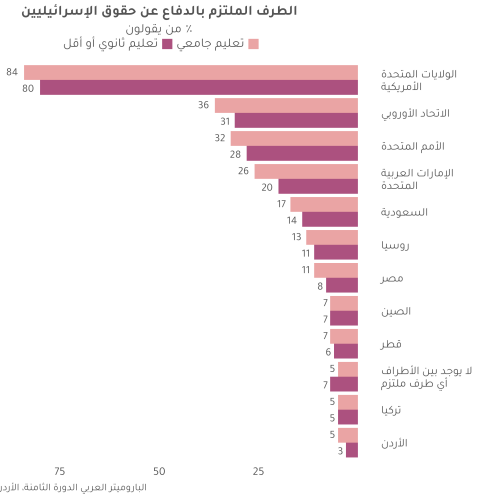

وبالنسبة لمسألة الوصول لحل عادل للأزمة الجارية في الشرق الأوسط، يتصور الأردنيون أن بلدهم هو أفضل طرف وسيط ممكن. إجمالاً، يقول 42 بالمئة من الأردنيين إن الأردن هو أفضل طرف يمكنه التوسط لحل الأزمة، ويليه قطر بواقع 31 بالمئة. جاءت كل من مصر (17 بالمئة) والولايات المتحدة الأمريكية (16 بالمئة) في الترتيب التالي بفارق كبير، ثم تركيا (13 بالمئة) والسعودية (12 بالمئة). ولقد اختار أقل من 1 من كل 10 أشخاص الأطراف الأخرى، ومنها روسيا (8 بالمئة) والأمم المتحدة (7 بالمئة) والصين (7 بالمئة) والاتحاد الأوروبي والإمارات (6 بالمئة في الحالتين). لا توجد اختلافات جوهرية في الآراء بحسب السن أو مستوى التعليم، ما يُظهر أن هذه الآراء عليها إجماع عبر مختلف شرائح وفئات المجتمع الأردني.

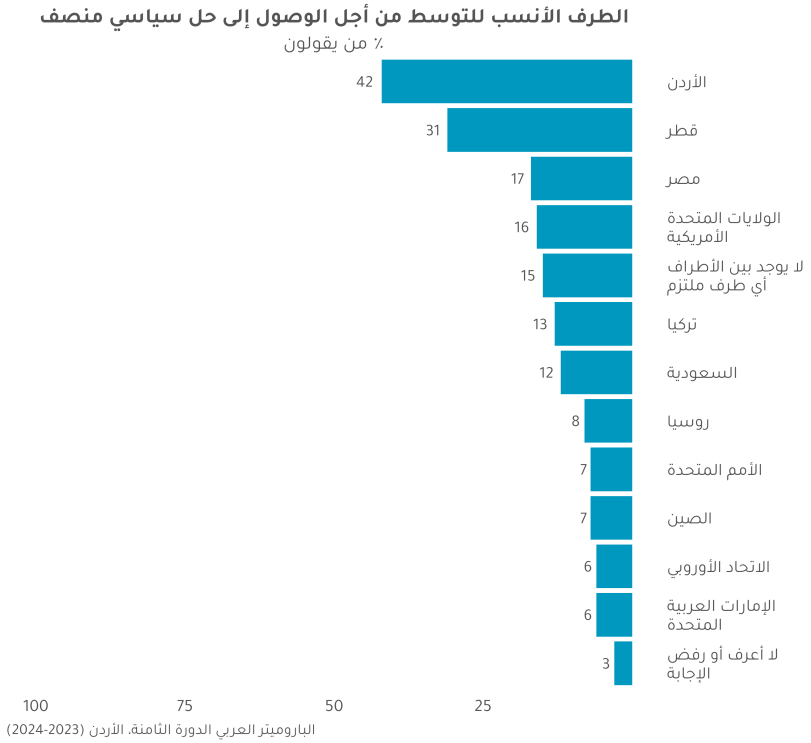

تُعد الآراء حول الحرب في غزة قوية للغاية في الأردن، ولقد أثّرت على آراء الناس حول العلاقات الدولية بشكل أعم، لا سيما إزاء الدول الغربية. من بين قائمة بالدول الأخرى، كانت الدولة الأعلى شعبية في نظر الأردنيين هي قطر، بنسبة 84 بالمئة يقولون إن لديهم آراء جيدة للغاية أو إلى حد ما نحوها. وبعد قطر تركيا، بواقع 79 بالمئة، ثم الصين (67 بالمئة) والسعودية (65 بالمئة)، وهي جميعاً دول تتمتع بموجب هذه النسب بالشعبية في الأردن. الآراء حول روسيا مختلطة، بواقع 47 بالمئة يحملون آراءً إيجابية نحوها، بينما المملكة المتحدة (39 بالمئة) والولايات المتحدة الأمريكية (28 بالمئة) متخلفة عن الدول المذكورة. ويبلغ مستوى دعم المواطنين للولايات المتحدة الأمريكية مثيله بالنسبة لإيران تقريباً، التي تتمتع بالشعبية في أوساط ربع الأردنيين.

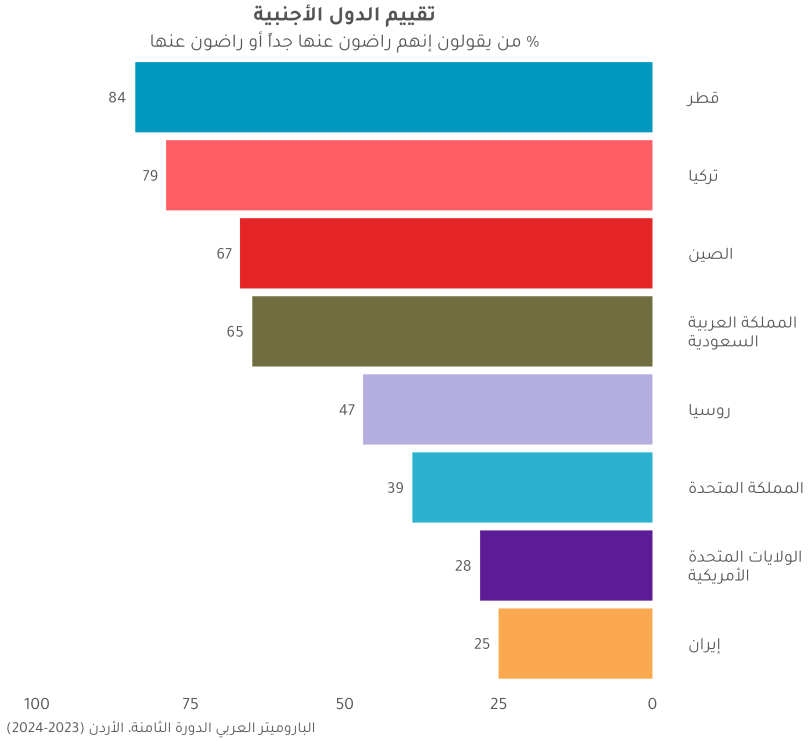

وكانت الآراء حول قادة الدول المختلفة مشابهة للغاية، رغم أن السياسات الخارجية لمختلف القادة كانت في نظر الأردنيين أقل تفضيلاً من آرائهم في دول هؤلاء القادة بشكل عام. الرابح الأول في أعين الأردنيين هو الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، بواقع 71 بالمئة، ونسبته أعلى بكثير من أي قائد آخر لدولة أجنبية في الاستطلاع. في الوقت نفسه، يدعم النصف تقريباً السياسات الخارجية للرئيس الصيني شي جين بينغ (51 بالمئة) وولي العهد السعودي محمد بن سلمان (46 بالمئة)، بينما كان دعم رئيس الإمارات محمد بن زايد والرئيس الروسي فلاديمير بوتين أقل إلى حد ما. بلغت شعبية الرئيس الأمريكي جو بايدن نفس مقدار شعبية القائد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، بينما كانت شعبية الرئيس السوري بشار الأسد هي الأدنى، بواقع 13 بالمئة.

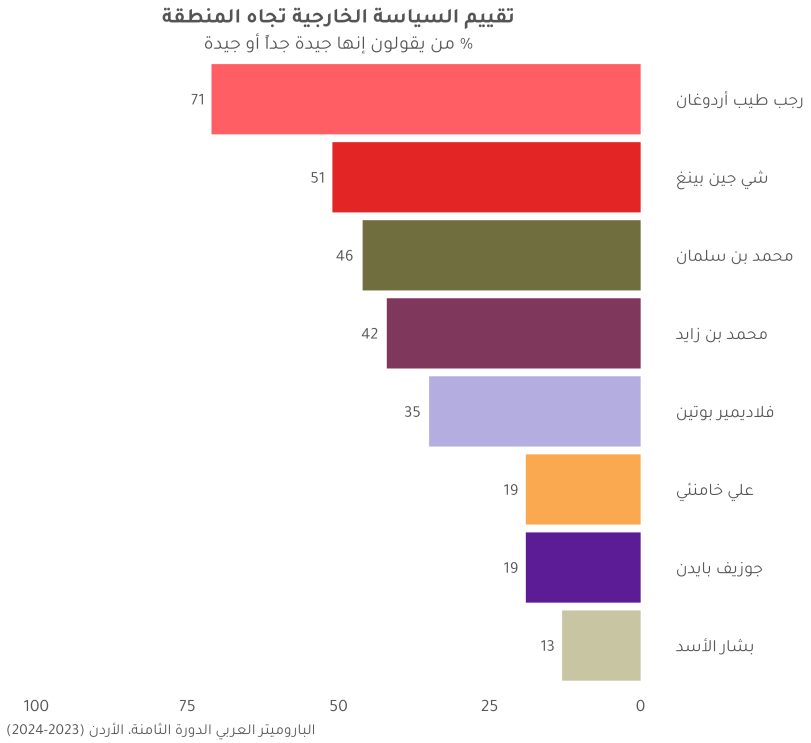

نظراً إلى توقيت استطلاع 2022 في الأردن وتوقيت الاستطلاع الراهن، فمن غير الممكن فصل تأثير الحرب في غزة على آراء الأردنيين نحو القوى الأجنبية. لكن مع غلبة الأخبار الخاصة بغزة وقت إجراء الاستطلاع وكونها السبب المرجح لتغير الآراء حول الفاعلين الخارجيين قياساً إلى العامين السابقين، فمن المرجح أن الكثير من الاختلاف المرصود - إن لم يكن أغلبه - يتصل بهذا الحدث.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تراجعت كثيراً نسبة التفضيل. فالتقييمات الإيجابية للولايات المتحدة الأمريكية تراجعت بواقع 23 نقطة مئوية منذ 2022، لتصل إلى 28 بالمئة. وهناك توجه مماثل يظهر بالنسبة للرئيس بوتين، الذي تراجعت تصنيفات المواطنين له بواقع 9 نقاط مئوية خلال الفترة نفسها، لتصل النسبة إلى 19 بالمئة فقط.

تقييم الولايات المتحدة
٪ من يقولون إنهم راضون عنها جداً أو راضون عنها

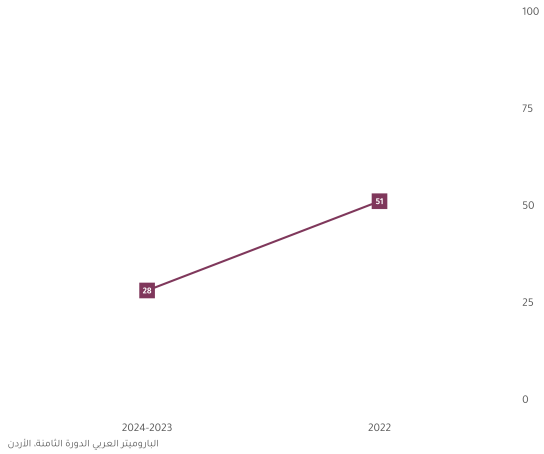

تقييم السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي جوزيف بايدن تجاه المنطقة
٪ من يقولون إنها جيدة جداً أو جيدة

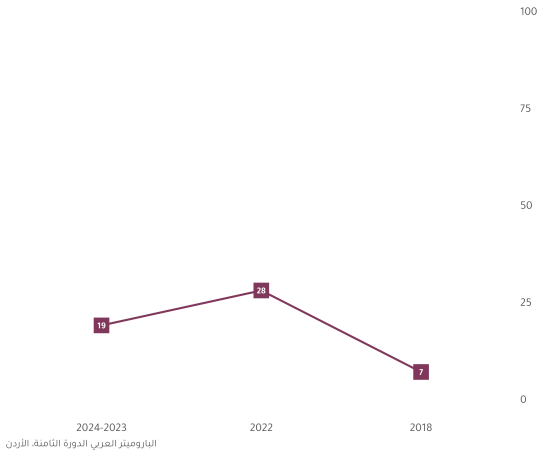

كذلك تراجعت تقييمات المواطنين للمملكة المتحدة - الحليفة المقربة من الولايات المتحدة الأمريكية - بقدر كبير منذ 2022. في الاستطلاع السابق، كانت لدى نصف الأردنيين آراء إيجابية نحو المملكة المتحدة، مقارنة بـ 39 بالمئة فقط حالياً، وهو تراجع بمقدار 11 نقطة مئوية.

تقييم المملكة المتحدة
٪ من يقولون إنهم راضون عنها جداً أو راضون عنها

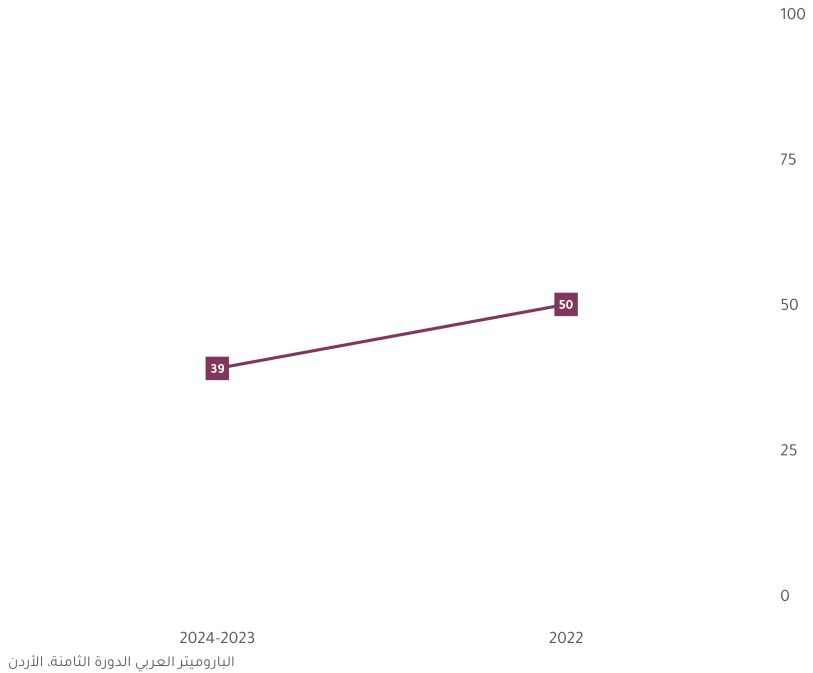

على أن هذا التوجّه لا يمتد إلى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. على سبيل المثال، فإن الآراء تجاه السعودية ظلت كما هي لم تتغير تقريباً (3+ نقاط مئوية) منذ 2022، على الرغم من تقاربها أكثر مع إسرائيل قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول. في الوقت نفسه، زادت شعبية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بقدر كبير خلال الفترة نفسها، فصعدت 18 نقطة مئوية. يبدو أن تصريحات بن سلمان التي تأخرت لكن كانت قوية في نهاية المطاف، حول الفلسطينيين، قد أدت إلى زيادة شعبيته.

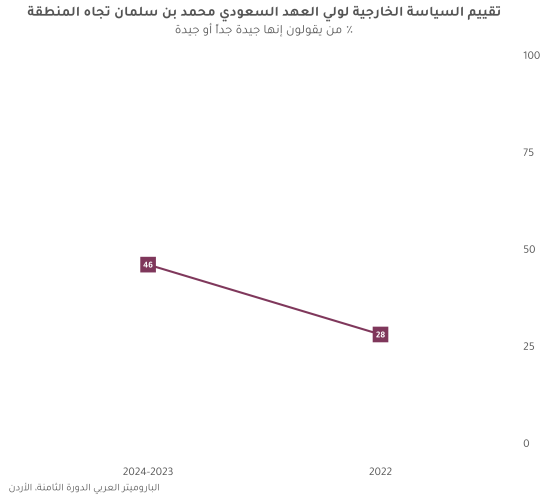

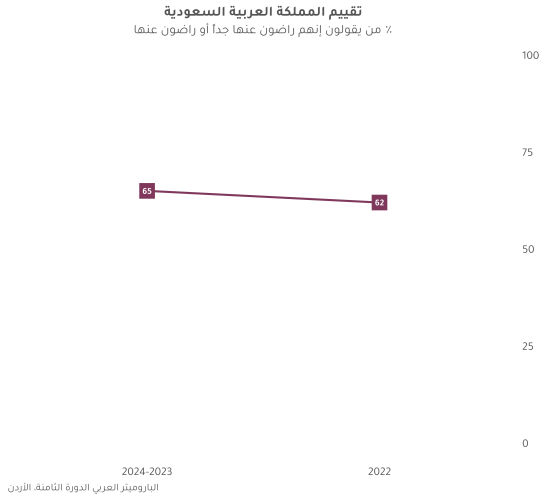

كذلك ارتفعت شعبية تركيا منذ 2022 رغم أنها تتمتع بشعبية كبيرة في الأردن بالفعل. وزادت الآراء الإيجابية تجاه تركيا بواقع 7 نقاط مئوية خلال الفترة المذكورة. بالمثل، زادت شعبية الرئيس التركي رجب طيب إردوغان خلال نفس الفترة بواقع 10 نقاط مئوية. يظهر من هذه التوجهات أن دعم تركيا القوي للقضية الفلسطينية يُرجح أنّه أدّى إلى إقبال المزيد من الأردنيين على دعم تركيا وقائدها بسبب الحرب في غزة.

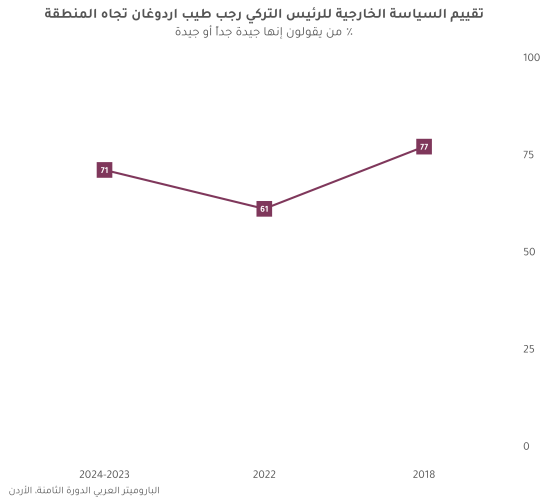

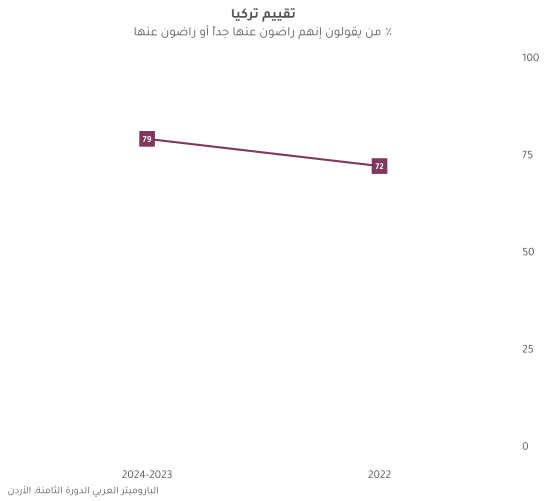

لا يُترجم دعم القضية الفلسطينية تلقائياً إلى زيادة الشعبية في نظر الأردنيين، على الأقل في حالة إيران. فعلى الرغم من موقف إيران القوي ضد إسرائيل ورغم دعمها لغزة، فقد زادت شعبية إيران 4 نقاط مئوية فقط منذ 2022، وهي نسبة تزيد قليلاً عن هامش الخطأ. على ذلك، زاد دعم القائد الأعلى علي خامنئي 11 نقطة مئوية خلال نفس الفترة، لتقترب نسب دعم سياساته من نسب شعبية إيران مقارنة بالفارق بين النسبتين في الاستطلاعات السابقة. من المرجح أن تصريحاته الشخصية القوية حول غزة، وتشمل وصف تصرفات إسرائيل بـ "الإبادة الجماعية" في 17 أكتوبر/تشرين الأول، قد أكسبته قدراً أكبر من الدعم في أوساط الأردنيين الذين ينظرون إلى الحرب من نفس المنظور.

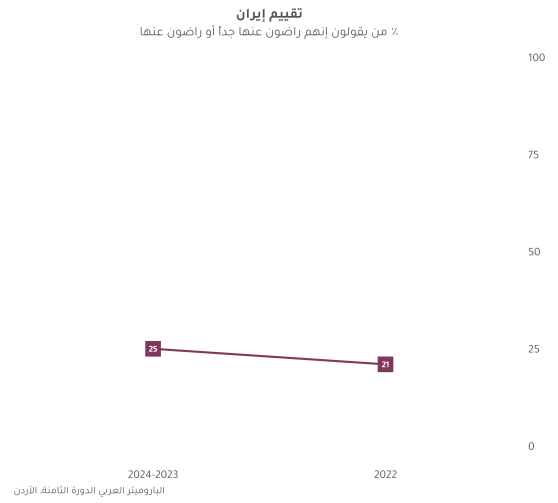

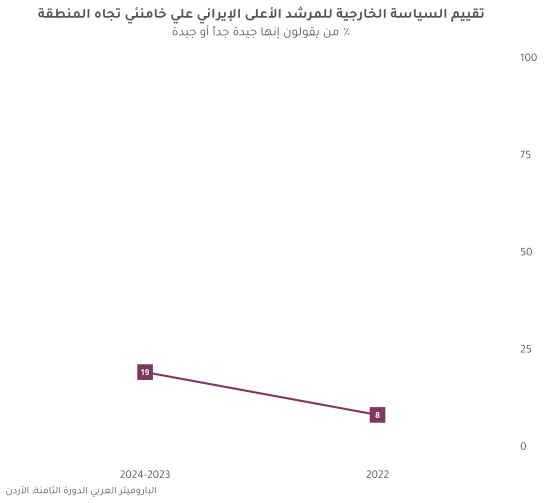

كما يبدو أن آثار الحرب في غزة قد امتدت إلى خارج المنطقة. فالآراء في القوى العالمية قد تغيرت كثيراً. بالنسبة إلى الصين، زادت الشعبية بواقع 16 نقطة مئوية منذ 2022. وتضاعفت الآراء الإيجابية نحو الرئيس شي جين بينغ على مدار العامين، فانتقلت من 26 بالمئة إلى 51 بالمئة. هذه التحولات الكبيرة يُرجح أن ورائها عاملين اثنين. أولاً، ظلت الصين داعمة للقضية الفلسطينية في جهودها الدبلوماسية المعلنة وسلوكها التصويتي في مجلس الأمن. ثانياً، كمنافس عالمي للولايات المتحدة الأمريكية - التي تدعم إسرائيل بقوة - يُرجح أن شعبيتها زادت من منطلق "عدو عدوي صديقي"، الأمر الذي كان له تأثير على آراء الأردنيين إزاء الصين.

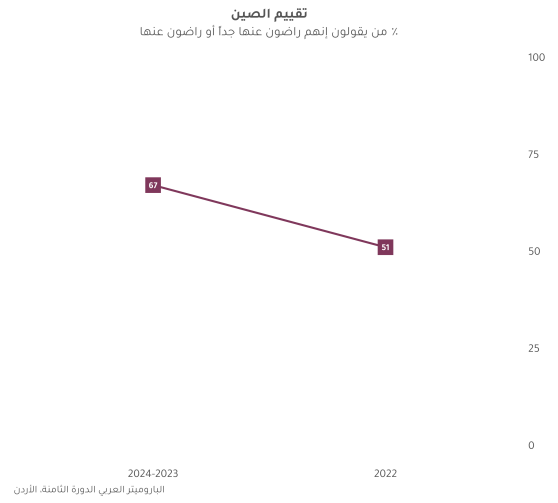

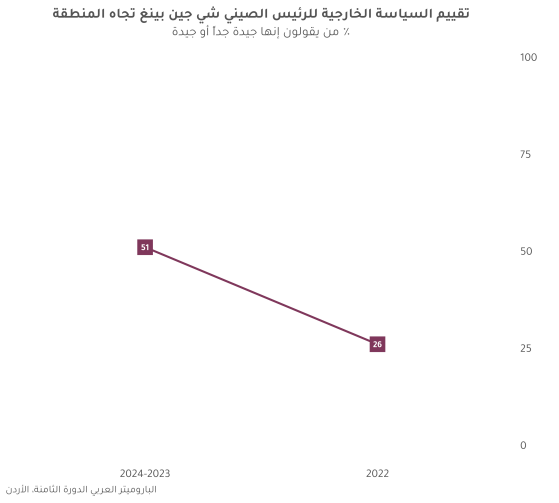

رغم أن الأمور لم تتغير بنفس الحدّة في حالة روسيا، فقد ظهرت تحولات إيجابية قياساً إلى 2022، بواقع 8 نقاط مئوية. في الوقت نفسه، زادت التقييمات الإيجابية لسياسات الرئيس فلاديمير بوتين الخارجية بواقع 14 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها، لتعزز هذه النتيجة الإجمالية الخاصة بروسيا. نظراً لأن 14 بالمئة فحسب من الأردنيين يستحسنون غزو روسيا لأوكرانيا، يظهر بوضوح أن سياسات روسيا تجاه غزة، لا سيما مقارنة بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية، هي التي حركت هذه الزيادة في الدعم الكلّي لروسيا.

تقييم السياسة الخارجية للرئيس الروسي فلاديمير بوتين تجاه المنطقة
٪ من يقولون إنها جيدة جداً أو جيدة

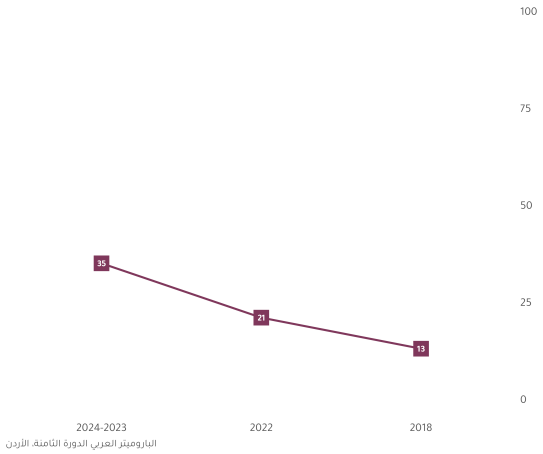

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

تقييم روسيا
٪ من يقولون إنهم راضون عنها جداً أو راضون عنها

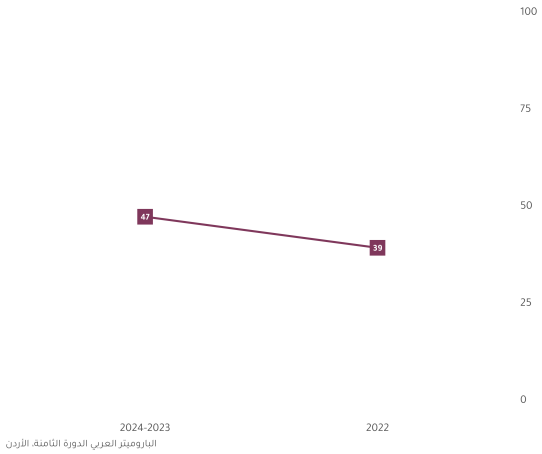

الباروميتر العربي الدورة الثامنة، الأردن

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.